

شرح سعد الدين التفتازانى

على

مختصر التصريف العزى



مكتبة دار الكتب والخطوط العامة بدمشق

٨٤٦

شرح

مسعود بن عمر القاضى المعروف

بسعد الدين التفتازانى

على

مختصر التصريف العزى

فى فن الصرف

لأبى الفضائل عبدالوهاب بن إبراهيم عماد الدين الزنجانى

وبالهامش

مختصر التصريف العزى المذكور

الطبعة الرابعة

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م

شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر

كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ

(قرآن كريم)

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيد الخلق
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
اعلم أن التصريف
في اللغة التغيير. وفي الصناعة
تحويل الأصل الواحد
إلى أمثلة

إن أروى زهر يخرج في رياض الكلام من الأكام، وأبهى جبريحاك بينان البيان وأسنان الأقلام حمد الله سبحانه وتعالى على توارث نعمائه الزاهرة الظاهرة وترادف آلائه المتوافرة للتظاهرة ثم الصلاة على نبيه محمد البعوث من أشرف جرائم الأنام وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام وأزمة الاسلام (وبعد) فيقول الفقير إلى الله العلي مسعود بن عمر القاضي التفتازاني يضي الله غرة أحواله وأوراق أغصان آماله: لما رأيت مختصر التصريف الذي صنه الإمام الفاضل العالم قدوة المحققين وغرة المللة والدين عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمة الله عليه مختصرا ينطوي على مباحث شريفة ويحتوي على قواعد لطيفة سنج لي أن أشرحه شرحا يذلل من اللفظ صعبه ويكشف عن وجه العاني نقابه ويستكشف مكنون غوامضه ويستخرج سرخلوه من حامضه مضيئا إليه فوائده شريفة وزوائد لطيفة بما عثر عليه فكري الفار ونظري القاصر بعون الله القادر والرجو ممن أطلع فيه على غيرة أن يدرك بالحسنة السيئة فإنه أول ما فرغته في قالب الترتيب والتصنيف مختصرا في هذا المختصر بل قراءة في علم التصريف، ومن الله الاستعانة وإليه الزلني، وهو حسب من توكل عليه وكفى. فهذا أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول: لما كان من الواجب على كل طالب شيء أن يتصور ذلك الشيء أو لا ليكون على بصيرة في طلبه وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب، بدأ المصنف رحمه الله بتعريف التصريف على وجه يتضمن فائده متعرضا لمعناه اللغوي إشعارا بالمناسبة بين العنيتين فقال مخاطبا بالخطاب العام (اعلم أن التصريف) وهو تفعليل من الصرف للمبالغة والتكثير (في اللغة التغيير) يقول صرفت الشيء أي غيرته يعني أن للتصريف معنيين لغوي وهو ما وضعه له واضع لغة العرب واللغة هي الألفاظ الموضوعة للأعمال، ما نفي بالكسر يلفي لانيا إذا ألحق بالكلام وأصلها لفي أو لغو والتاء عوض وجميعها لفي كبره وبرى. وصناعي وهو ما وضعه له أهل هذه الصناعة وإليه أشار بقوله (وفي الصناعة) بكسر الصاد وهي العلم الحاصل من التقرين على العمل والمراد بها هنا صناعة التصريف أي التصريف في الاصطلاح (تحويل الأصل الواحد) أي تغييره والأصل ما يبنى عليه شيء والمراد هنا المصدر (إلى أمثلة) أي أبذنه وصيغ وهي الكلم باعتبار

الهيئات التي تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه (مختلفة) باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات (لعمري) جمع معنى وهو في الأصل مصدر ميمي من العناية نقل إلى معنى الفعول وهو ما يراد من اللفظ أي التصريف تحويل الأصل أي المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معان (مقصودة لا تحصل) تلك المعاني (إلا بها) أي بهذه الأمثلة وفي هذا الكلام تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه مثلاً الضرب هو الأصل الواحد فتحويله إلى ضرب ويضرب وغيرها ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمان الماضي أو الحال أو غيرها هو التصريف في الاصطلاح والمناسبة بينهما ظاهرة والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية واختار التحويل على التغير لما في التحويل من معنى النقل قال في المغرب التحويل نقل الشيء من موضع إلى موضع آخر وقال في الصحاح التحويل التنقل من موضع إلى موضع آخر وحوله فتحويل وحول أيضاً متعدي ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى لا يغيث عنها حولا فهو أخص من التغير ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب إلى ضرب ويضرب وغيرها فيكون التحويل أولى من التغير ولا يجوز أن يفسر التصريف لغة بالتحويل لأنه أخص من التغير ثم التعريف يشتمل على العلل الأربع قيل التحويل هي الصورة ويدل بالاتزام على الفاعل وهو المحول والأصل الواحد هو المادة وحصول المعاني المقصودة هي الغاية. فإن قلت المحول للأمثلة هو الواضع أم غيره. قلت الظاهر أنه كل من يصلح لذلك كما يقال في العرف صرفت الكلمة لكنه في التحقيق هو الواضع لأنه الذي حول الأصل الواحد إلى الأمثلة وإنما قلنا إنه حول الأصل الواحد إلى أمثلة أي اشتق الأمثلة منه ولم يجعل كلاماً من الأمثلة صيغة موضوعة رأسها لأن هذا أدخل في المناسبة وأقرب إلى الضبط واختار الأصل الواحد على المصدر ليصح على المنهيين فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقاً من الفعل فالأصل الواحد عندهم هو الفعل والعمدة في استدلالهم أن المصدر يدل بإعلال الفعل فهو فرع الفعل يدور معه في الإعلال وجوداً في عدة وعدمه في وجب وجلا ومدرته تدل على أصالته والجواب بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق كما أن نحو أعد وتعدو تعد فرع يعد في الإعلال مع أنه ليس بمشتق منه وتأخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كون إعلال المصدر متأخراً عن إعلال الفعل فتأمل. واعلم أن مرادنا بالمصدر المصدر المجرد لأن المزيد فيه مشتق منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه. فإن قلت نحن نجد بعض الأمثلة مشتقة من الفعل كالأمر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها. قلت مرجع الجميع إلى المصدر والكل مشتق منه إما بواسطة أو بلا واسطة ويجوز أن يقال اختار الأصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره فيشتمل تحويل الاسم إلى المثنى المجموع والمفرد والمنسوب ونحو ذلك وهذا أقرب. فإن قيل لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه. قلنا لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختر لفظ يدل على المبالغة والتكثير. وهذا أو أن ترجع إلى المقصود فنقول معلوم أن الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف ولما كان يحتمل في بيان الفعل وما اشتق منه شرع في بيان تقسيمه إلى ماله من الأقسام فقال (ثم الفعل) بكسر الفاء لأنه اسم لكلمة مخصوصة وأما الفتح فمصدر فعل يفعل (إما ثلاثي وإما رباعي) لأنه لا يخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة فالأول الثلاثي والثاني الرباعي إذ لم ينسب منه الخامس ولا الثنائي بشهادة التبع والاستقراء والمحافظة على الاعتدال لا يؤدي الخامس إلى الفعل والثنائي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغيرات ولم يمنع الخامس في الاسم خطأ رتبة الفعل عن رتبة الاسم لكونه أقبل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل. لا يقال هذا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد القسمة فعل وكل فعل إما ثلاثي وإما رباعي فمورد القسمة أيضاً أحدهما وأيا ما كان يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره. لا نأقول الفعل الذي هو مورد القسمة أعم من

مختلفة المعاني مقصود
لا تحصل إلا بها ثم الفعل
إما ثلاثي وإما رباعي

الثلاثي والرباعي فان المراد به مطلق الفعل من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة وهكذا جميع التقسيمات، وتحقيق ذلك أن مورد القسمة هو مفهوم الفعل لا ماصدق عليه مفهوم الفعل والمحكوم عليه في قولنا كل فعل إما ثلاثي وإما رباعي ماصدق عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة (وكل واحد منهما) أي من الثلاثي والرباعي (إما مجرد أو مزيد فيه) لأنه لا يخلو إما أن يكون باقيا على حروفه الأصلية أولا الأول المجرد والثاني المزيد فيه (وكل واحد منها) أي من هذه الأربعة (إما سالم أو غير سالم) لأنه لو خلت أصوله من حروف العلة والمهمزة والتضعيف فسلم وإلا فغير سالم فصارت الأقسام ثمانية والأمثلة نحو نصر وعدأ كرم أو وعدد حرج وسوس توسوس زلزل تزلزل (ونعني) أي في صناعة التصريف (بالسالم) ما سلت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة (وهي الواو والياء والألف (والمهمزة والتضعيف) الضاعف من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية وإنما قيد الحروف الأصلية ليخرج عنه نحو مست وظلت بحذف أحد حرفي التضعيف فانه غير سالم لو جود التضعيف في الأصل الذي هو مست وظلت وكذا نحو قول بوع وأمثال ذلك وليدخل فيه نحو أكرم وأعشوشب واحمار فانه من السالم لخلو أصولها عما ذكر وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة مما هو مذكور في الطولات ويسمى سالما لسلامته عن التغيرات الكثيرة الجارية في غير السالم وأشار بقوله التي تقابل إلى آخره إلى تفسير حروف الأصول لكن ينبغي أن يستثنى الزائد الذي للتضعيف أو للاحقاق وإلى أن الميزان هو الفاء والعين واللام لأنه أعم الأفعال معنى لأن الكل فيه معنى الفعل وهو أليق من جعل لخته ولحي جعل بمعنى آخر مثل خلق وصبر ولما فيه من حروف الشفة والوسط والخلق ثم الثلاثي المجرد هو الأصل لتجرده عن الزوائد وكونه على ثلاثة أحرف فلهذا قدمه وقال (أما الثلاثي المجرد) وفي بعض النسخ السالم وينافيه التمثيل بمثال سأل يسأل ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين أو فعل مكسور ها أو فعل مضموها لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالسالكين وكون الفتحة أخف واللام مفتوحا لما سنده كره إن شاء الله تعالى والعين لا تسكون إلا متحركة ثلاثيا لزم التقاء الساكنين في نحو ضربت وضربن والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء في نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الأصل لضرب من الحقة والأصل فيها فعل بكسر العين وفيه أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف خلق (فان كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فصار عه فعل أو يفعل بضم العين أو كسرها نحو نصر ينصر) مثال لضم العين يقال نصره أي أعانه ونصر الفيت الأرض أي أغناها قال أبو عبيدة في قوله تعالى من كان يظن أن لن ينصره الله أي لن يرزقه الله (وضرب يضرب) مثال لكسر العين يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب في الأرض أي سار فيها وضرب مثلا كذا أي بين (وقد يجيء) مضارع فعل مفتوح العين (على) وزن (ي فعل مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لامة) أي لا يفتك (حرفا من حروف الحلق) واشترط هذا ليقاوم حرف الحلق فتحة العين فان حروف الحلق أثقل الحروف ولا تشكل ما ذكرناه بمثل دخل يدخل ونحت ينحت وجاء بجيء وما أشبه ذلك مما عنيه أولامه حرف خلق ولم يجيء على فعل بفتح العين لأننا نقول إنه يجيء على فعل إذا وجد هذا الشرط فتحتني الشرط لا يكون على فعل بالفتح لأنه إذا وجد هذا الشرط يجب أن يكون على فعل بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود الشروط (وهي) أي حروف الحلق ستة (المهمزة والهاء والعين والحاء الهجعتان) والعين والحاء (نحو سأل يسأل ومنع يمنع) قدم المهمزة لأن مخرجها أقصى الحلق ثم

وكل واحد منهما إما مجرد أو مزيد فيه وكل واحد منها إما سالم أو غير سالم ونعني بالسالم ما سلت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والمهمزة والتضعيف (أما الثلاثي المجرد) فان كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فصار عه فعل أو يفعل بضم العين أو كسرها نحو نصر ينصر وضرب يضرب وقد يجيء على فعل مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لامة حرفا من حروف الحلق وهي المهمزة والهاء والعين والحاء والنون والحاء نحو سأل يسأل ومنع يمنع

الهاء لأن مخرجها أعلى من مخرج الهمزة والبواقي على هذا الترتيب ثم استشعر اعتراضاً بأن أبي جاء على
 فعل يفعل بالفتح مع انتماء الشرط. وأجاب بقوله (وأي يأي شاذ) أي مخالف للقياس لا يعتد به فلا يرد نقضاً.
 فإن قيل كيف يكون شاذاً وهو وازد في أفصح الكلام قال الله تعالى ويأي الله إلا أن يتم نوره قلت كونه شاذاً
 لا ينافي وقوعه في كلام فصيح لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال وقسم
 مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود. لا يقال إن
 أبي يأي لانه حرف حلق إذا ألف من حروف الحلق فلذا فتح عنه. لأننا نقول لا نسلم أنها من حروف الحلق
 ولئن سلمنا أنها من حروف الحلق لكان لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور لأن وجود الألف
 موقوف على التفتح لأنه في الأصل باء قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور
 لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه فهو متوحد العين في الأصل ولهذا لم يذكر المصنف الألف في حروف الحلق
 إذ هي لا تكون هنا إلا منقلبة عن الياء أو الواو وغرضه بيان حرف تفتح العين لأجله وأما قل يلقى بالفتح
 فلغة بنى عامر والصحيح الكسر وبقي يبقى بالفتح لغة طي، والأصل كسر العين في الماضي فقبلوه
 فتحة واللام ألفاً تخفيفاً وهذا قياس عندهم وأما ركن يركن فمن تدخل اللغتين أثنى أنه جاء من باب نصر
 ينصر وعلم يعلم فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني (وإن كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين
 مضارعه يفعل بفتح العين نحو علم يعلم إلا ما شذ نحو حسب يحسب وأخواته) فأنها جاءت بكسر العين
 فيهما وقل ذلك في الصحيح نحو حسب يحسب ونعم ينعم وكثر في المثل نحو ورث يرث وورع يروع ويؤنس
 يؤنس ووزن يزن وأخواتها وأما فضل يفضل ونعم ينعم وميت يموت بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر
 فمن التدخل لأنها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني (وإن
 كان ماضيه على وزن فعل مضعوم العين مضارعه يفعل بضم العين نحو حسن يحسن وأخواته) لأن
 هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختر للماضى والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين رعاية
 للتناسب بين الألفاظ ومعانيها وقد يكون لأفعال الطباع كالحسن والكرم والقبل ونحوها ولا يكون إلا
 لازماً وشذ قولهم رحبتك الدار والأصل رحبت بك الدار فحذفت الباء اختصار الكثرة الاستعمال (وأما
 الرباعي المجرد فهو باب واحد فعل) بفتح الفاء واللام وسكون العين (كدرج درج) يقال درج
 فلان الشيء إذا دور (درجته ودرجاً) لأن الفعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين ولا يمكن
 سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين في نحو درجت ودرجاً فحذفوها بفتح خفتها وسكنا العين
 لأنه ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة ويلحق به نحو جورب وحلب ويطر وهول
 وشريف ويقر ودليل الإلحاق اتحاد المصدرين (وأما الثلاثي المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام) لأن
 الزائد فيه إما حرف واحد أو اثنين أو ثلاثة ثلاثين في الزنة مزية الفرع على الأصل. واعلم أن الحروف التي
 تزداد لا تكون إلا من حروف سألتمونيها إلا في الإلحاق والتضعيف فانه يزداد فيهما أي حرف كان (الأول)
 أي القسم الأول من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفاً
 واحداً وهو ثلاثة أبواب (كأنفعل) بزيادة الهمزة (نحو أكرم بكرم إكراماً) وهو للتعمدية غالباً
 نحو أكرمته ولصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل نحو أغد البعير إذا صار ذاعداً ومنه أصبحنا
 أي دخلنا في الصباح لأنه بمنزلة قصر نأذو صباح ولو جرد الشيء على صفة نحو أحمده أي وجدته محموداً وللسلب
 نحو أنجمت الكتاب أي أزلت نجمته والزيادة في المعنى نحو شغلته وأشغاته وللتعريض الأمر نحو أباغ
 الجارية أي عرضها للبيع. واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى أفعل فيصير لازماً وذلك نحو أكب وأعرض يقال كبه
 أي ألقاه على وجهه فأكب وعرضه أي أظهره فأعرض قال الزوزني ولا ثالث لهما فيما سمعنا (وفعل)

وأي يأي شاذ وإن كان
 ماضيه على وزن فعل
 مكسور العين مضارعه
 يفعل بفتح العين نحو علم
 يعلم إلا ما شذ نحو حسب
 يحسب وأخواته وإن كان
 ماضيه على وزن فعل
 مضعوم العين مضارعه يفعل
 بضم العين نحو حسن يحسن
 وأخواته (وأما الرباعي
 المجرد) فهو باب واحد
 فعل كدرج درجته ودرجاً
 الثلاثي المزيد فيه فهو على ثلاثة
 أقسام (الأول): ما كان
 ماضيه على أربعة أحرف
 كأفعل نحو أكرم إكراماً
 وفعل

بتكثير العين (نحو فرح تفرح) واختلف في الزائد هل هي الأولى أم الثانية قليل الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من المتحرك عند الخليل وقيل الثانية لأن الزيادة بالآخر أولى والوجهان جائزان عند سيبويه ، وهو للتكثير في الفعل نحو جرت وطوقت أو في الفاعل نحو موت الإبل أو في المفعول نحو غلقت الأبواب ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته أي نسبته إلى الفسق وللتعديّة نحو فرحته وللإسب نحو جلدت البعير أي أزلت جلده ولغير ذلك (وفاعل) بزيادة الألف (نحو قاتل مقاتلة وقتالا وقتالا) ومن قال كذب كذابا قال قاتل قتالا وروى ماريته مراء وفاتته فتانا وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا بفعل أحدهما بصاحبه مافعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا ويكون بمعنى فعل أي للتكثير نحو ضاعفته وضيقته وبمعنى أفعال نحو عافاك الله وأعفاك وبمعنى فاعل نحو دافع ودفع وسافر وسفر (والثاني) أي والقسم والثاني من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على خمسة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان والمجموع خمسة أبواب لأنه (إما أوله التاء مثل تفعل) بزيادة التاء وتكثير العين (نحو تكسر يتكسر تكسرا) وهو لمطاوعة فعل نحو كسره فتكسر والمطاوعة حصول الأثر عند تعاقب الفعل المتعدي بمفعوله فانك إذا قلت كسره فالحاصل له التكسر وللتكاف نحو تحلم أي تسكف الحلم ولا تخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدته أي اتخذته وسادة وللدلالة على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تهجد أي جانب المهجود وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة نحو تجربته أي شربته جرعة بعد جرعة ولالطلب نحو تكبر أي طلب أن يكون كبيرا (أو تفاعل) بزيادة التاء والألف (نحو تباعد تباعد تباعدا) وهو في الأصل ما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا فان كان من المتعدي إلى المفعولين يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعته وعلى هذا القياس وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل التعلق بغيره مع أن الغير أيضا فعل مثل ذلك الفعل وتفاعل وضعه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى ما تعلق به ولمطاوعة فاعل نحو باعده تباعد وللتكاف نحو تجاهل أي أظهر الجهل من نفسه والحال أنه متنفذ عنه والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب الفعل أن المتكلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل (وإما أوله الهزمة مثل انفعال) بزيادة الهزمة والنون (نحو انقطع انقطاعا) وهو لمطاوعة فعل نحو قطعت فاقطع ولهذا لا يكون إلا لازما وبجئية لمطاوعة أفعال نحو أسقت الباب أي رددته فالنصف وأزججته أي أبعدته فانزعج من الشواذ ولا يبنى إلا ما فيه علاج وتأثير لا يقال انكروم وانعمي ونحوهما لأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره وهو العلاج تقوية للمعنى الذي ذكره من أن المطاوعة هي حصول الأثر (واقفعل) بزيادة الهزمة والتاء (نحو اجتمع اجتماعا) وهو لمطاوعة فعل نحو جمعته فاجتمع وللانحاذ نحو اختبأ أي اتخذ الخبز ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب أي بالغ واضطرب في السكسب ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو اختصم وتخاصم (واقفعل) بزيادة الهزمة واللام الأولى أو الثانية (نحو احمر يحمر احمرارا) أي حمر وهو للمبالغة ولا يكون إلا لازما واختص بالألوان والعيوب (والثالث) من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على ستة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف ومجموعه خمسة أبواب (مثل استفعل) بزيادة الهزمة والسين والتاء (نحو استخرج يستخرج استخرجا) وهو لطلب الفعل نحو استخرجته أي طلبت خروجه لإصابة الشيء على صفة نحو استعظمته أي وجدته عظيما وللتحول نحو استحجر الطين أي تحول إلى الحجرية ويكون بمعنى فعل نحو قروا استقر وقيل إنه للطلب كأنه يطلب القرار من نفسه (واقفال) بزيادة الهزمة والألف واللام (نحو احمر يحمر احمرارا) وحكمه حكم احمر إلا أن المبالغة فيه زائدة (واقفوعل) بزيادة الهزمة والواو وإحدى

نحو فرح تفرح وفاعل
نحو قاتل مقاتلة وقتالا
وقتيالا (والثاني) ما كان
ماضيه على خمسة أحرف :
إما أوله التاء مثل تفعل
نحو تكسر يتكسر تكسرا
أو تفاعل نحو تباعد
يتباعد تباعدا وإما أوله
الهزمة مثل انفعال نحو
انقطع ينقطع انقطاعا
واقفعل نحو اجتمع يجتمع
اجتماعا واقفعل نحو احمر
يحمر احمرارا (والثالث)
ما كان ماضيه على ستة
أحرف مثل استفعل نحو
استخرج يستخرج
استخرجا واقفال نحو
احمر يحمر احمرارا
واقفوعل

العينين (نحو اعشوشب) الأرض (اعشيشابا) إذا كثر عشبها وهو للمبالغة (وافعلل) زيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين (نحو اقننسس يقننسس اقننساسا) أى تأخر إلى خلف ورجع قال أبو عمرو سألت الأصمعي عنه فقال هكذا قدم بطنه وأخر صدره (وافعلل) زيادة الهمزة والنون والألف (نحو اسنلقى يسنلقى اسلنقاء) أى نام على ظهره ووقع على القفا والبا بان الأخير ان ملحقان باحر نجم فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم وكذا تفعل وتفاعل من اللحقات بتدحرج والمضف لم يفرق بين ذلك (وافوّل) نحو اجلوذ يجلوذ اجلواذا) زيادة الهمزة والواو ين (وأما الرباعي المزد فيه فأمثله) أى أبنيت به نجم الاستقراء (ثلاثة تفعلل) زيادة التاء (كتدحرج بتدحرج ضمت لامه فراقبته وبين فله وبلحق به تجلبب أى لبس الجلباب وتجورب أى لبس الجورب وتفريق أى أكثر في كلامه وترهوك أى تبحر وتمسك أى أظهر الدل والمسكة (وافعلل) زيادة الهمزة والنون (كاخر نجم) أى ازدحم (بحر نجم احر نجما) ويقال حرجت الإبل فاحر نجمت أى رددت بعضها إلى بعض فارتدت ويالحق به نحو اقننسس واسنلقى ولا يجوز الإدغام والإعلال في الملحق لأنه يجب أن يكون مثل الملحق بلفظا والفرق بين بابي اقننسس و احرنجم أنه يجب في الأول تكرير اللام دون الثاني (وافعلل) زيادة الهمزة واللام وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففة والأخيرة مشددة (نحو قشعر) جلده (يقشعر اقشعرارا) أى أخذته قشعريرة (تنبيه: الفعل إمامتعد وهو) أى الفعل (الذى يتعدى) من الفاعل أى يتجاوز (إلى المفعول به كقولك ضربت زيدا) فإن الفعل الذى هو الضرب قد جاوز الفاعل إلى زيد، والدور مدفوع لأن المراد بقوله يتعدى معناه اللغوى وإعنا قيد المفعول بقوله به لأن المتعدى وغيره سياتى في نصب ماعدا المفعول به نحو اجتمع القوم والأمر فى السوق يوم الجمعة اجتماعا لتأديب زيد ونحو ذلك ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا لأن الفعل ضربت وهو قد يتعدى إلى المفعول به فى نحو ضربت زيدا وإن أريد لفظ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خلاف (ويسمى أيضا) أى التتعدى (واقعا) لوقوعه على المفعول به (ومجاوزا) أى لجأوزته الفاعل بخلاف اللازم (وإما غير متعد، وهو) الفعل (الذى لم يتجاوز) الفاعل (إلى مفعول به كقولك حسن زيد) فإن الفعل الذى هو الحسن لم يتجاوز زيدا بل ثبت فيه (ويسمى) غير المتعدى (لازما) للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه (وغير واقع) لعدم وقوعه على المفعول به والفعل الواحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحروف فيسمى لازما وذلك عند تساوى الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له والحق أنه متعد واللام زائدة مطردة لأن معناه مع اللام هو العنى بدونها والتعدى واللازم بحسب العنى (وتعديته) أى تعدى أنت الفعل اللازم وفى بعض النسخ وتعديته (فى الثلاثى المجرد) خاصة بشيئين (بتضعيف العين) أى بنقله إلى باب التفعيل (أو بالهمزة) أى بنقله إلى باب الإفعال (نحو فرحت زيدا) فإن قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحته صار متعديا (وأجلسته) فإن قولك جلست لازم فلما قلت أجلسه صار متعديا (و) تعديته (بحرف الجر فى الكل) من الثلاثى والرابعى المجرد والمزيد فيه لأن حروف الجر وضعت لتجر معانى الأفعال إلى الأسماء (نحو ذهب زيد وانطأمت به) فإن ذهب وانطأق لازم فلما قلت ذلك صار متعديا ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء فى بعض المواضع نحو ذهبته بخلاف مررت به والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند اللزوم مصاحبة الفاعل للمفعول به لأن باء التعديته عنده بمعنى مع قال سيويه الباء فى مثله كالمهمزة والتضعيف فعنى ذهبته زيدا ذهبته ويجوز للمصاحبة وعدمها وأما فى الهمزة والتضعيف فلا بد من التغيير ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة إلا إذا كانت بمعنى واحد نحو مررت بزيد بهمرو فانه لا يجوز بخلاف مررت بزيد بالبرية أى فى البرية ولا يتعدى كل فعل بالهمزة

نحو اعشوشب اعشيشابا
وافعلل نحو اقننسس
يقننسس اقننساسا وافعللى
نحو اسنلقى يسنلقى اسلنقاء
وافوّل نحو اجلوذ يجلوذ
اجلواذا (وأما الرباعي
المزد فيه) فأمثله ثلاثة
تفعلل كتدحرج بتدحرج
تدحرجا وافعلل كاخر نجم
بحر نجم احر نجما وافعلل
نحو اقشعر يقشعر
اقشعرارا.

(تنبيه) الفعل إمامتعد
وهو الذى يتعدى إلى
المفعول به كقولك ضربت
زيدا ويسمى أيضا واقعا
ومجاوزا، وإما غير متعد
وهو الذى لم يتجاوز إلى
مفعول به كقولك حسن
زيد ويسمى لازما وغير
واقع، وتعديته فى الثلاثى
المجرد بتضعيف العين أو
بالهمزة نحو فرحت
زيدا وأجلسته وبحرف
الجر فى الكل نحو ذهب
زيد وانطأقت به

والتضعيف فإن النقل من الجرد إلى بعض الأبواب المتشعبة موكول إلى السماع لا يقال أضربت زيداً عمراً ولا ذهبت خالداً بكراً ونحو ذلك كذا قال بعض المحققين والحق أنه لا بد في التعمد الذي نبهت عنه ونجعله مقابلاً للآزم من تغيير الحرف معناه لما مر أنه بحسب المعنى فلا بد من التغيير للمعنى كما في ذهبت به بخلاف مررت به نعم يصح أن يقال في كل جار ومجرور إن الفعل امتد إليه كما يقال يتعدى إلى الظرف وغيره لكن لا باعتبار هذا المعنى الذي نحن فيه على أن في قوله ولا يغير شي من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء نظراً . **فصل :** في أمثلة تصريف هذه الأفعال المذكورة من الثلاثي والرباعي الجرد والمزيد فيه معنى إذا صرفت هذه الأفعال حصلت أمثلة مختلفة كالماضي والمضارع والأمر وغيرهافهذا الفصل في بيانها وقدم الماضي لأن زمان الماضي قبل زمان المستقبل والحال ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع لأنه يحصل بالزيادة على الماضي ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة وأصالة ما حصل هو منه واشتق فقال (أما الماضي فهو الفعل الذي دل على معنى) وهذا بمنزلة الجنس لشموله جميع الأفعال وخرج بقوله (وجد) أي ذلك المعنى (في الزمان الماضي) ماسوى الماضي وأراد بالماضي في قوله في الزمان الماضي اللغوي وبالأول الصناعي أي الاصطلاحي فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه. فإن قيل هذا الحد غير مانع إذ يصدق على المضارع المجزوم لم يحولم بضرب فإن لم قد قبلت معناه إلى الماضي وغير جامع إذ لا يصدق على نحو بئس ونعم وليس وعنى وما أشبه ذلك. والجواب عن الأول أن دلالة على المضى عارضة نشأت من لم والاعتبار لأصل الوضع وعن الثاني أنها من الجوامد والمراد ههنا الماضي الذي هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال وإن أريد المطلق أي الماضي مطلقاً أعم من أن يكون جامداً أو غيره فالجواب أن تجردها عن الزمان الماضي عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام في صيغ العقود نحو بعث واشترت وأمثاله. ثم علم أن الماضي إما مبنى للفاعل أو مبنى للمفعول (فالمبنى للفاعل منه) أي من الماضي (ما) أي الفعل الذي (كان أوله مفتوحاً) نحو نصر (أو كان أوله متحرك منه مفتوحاً) نحو اجتمع فإن أول متحرك من افعل هو التاء لأن الفاء ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها في الدرج وهو مفتوح ولو قال ما كان أول متحرك منه مفتوحاً لندرج فيه القسمان لأن أول متحرك من نصر هو النون كالتاء من اجتمع وإنما ذكر ذلك لزيادة التوضيح وليس أو في قوله أو كان مما يفسد الحد لأن المراد بها التقسيم في الحدود وأى ما كان على أحد هذين الوجهين وإنما يفسد إذا كان المراد بها الشك وإنما فتح أول متحرك منه ولم يسكن لقرضهم الابتداء بالساكن وثلاثاً يلزم التقاء الساكنين في نحو افعل واستفعل ولكون الفتح أخف الحركات الظاهرة كما بنى آخره على الفتح سواء كان مبنيًا للفاعل أو مبنيًا للمفعول أما البناء فلا نه الأصل في الأفعال وأما الحركة فلمشابهة الاسم مشابهاً ما في وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب وأما الفتح فلخفته إلا إذا اعتل آخره نحو غزا ورمى أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت وضربن أو واو الضمير نحو ضربوا (مثاله) أي مثال المبني للفاعل والكلى قد يراد إيضاحه وإيضاله إلى فهم المستفيد فيذكر جزئى من جزئياته ويقال إنه مثاله (نصر) للغايب المفرد (نصراً) لثنا (نصروا) لجمعه (نصرت) للغائبة المفردة (نصرتا) لثناها (نصرن) لجمعها (نصرت) للمخاطب الواحد (نصرتما) لثناها (نصرتن) لجمعها (نصرت) لجمعه (نصرت) للمخاطبة الواحدة (نصرتما) لثناها (نصرتن) لجمعها (نصرت) للمتكلم الواحد (نصرتا) له مع غيره وزادوا التاء في نصرت للدلالة على التأنيث كما في الاسم نحو ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلاً بينهما لأن الفعل أثقل كما تقدم وحركوها في التثنية لالتقاء الساكنين وزادوا ألفاً وواواً علامة للفاعل الاثنين والجماعة ، وقد تحذف الواو في الندرة ، قال :

فلو أن الأطباء كان حولى وكان مع الأطباء الشفاء

وقس على هذا فقال
وتفعّل وافعل وافعل
واستعمل وافعل وافعل
ولا تعتبر حركات الألفاظ
في الأوائل فانها زائدة
ثبتت في الابتداء وتسقط
في الدرج والمبنى للمفعول
منه وهو الفعل الذي
يسمى فاعله وهو ما كان
أوله مضموما كفعل
وفعلل وافعل وفعل
وفوعل وتفعّل وتفعول
وتفعّل أو كان أول
متحرك منه مضموما
نحو افعل واستعمل

لا يكاد يوجد (وهمة الوصل) فيما كان أول متحرك منه مضموماً (تتبع هذا المضموم) الذي هو أول متحرك
 (في الضم) يعني تكون مضمومة عند الابتداء كقولك مبتدئاً استخراج المال مثلاً بضم الهمزة لتابعته
 التاء (وما قبل آخره) أي آخر المبنى للمفعول (يكون مكسوراً أبداً تقول نصر زيد واستخرج المال) وفي نحو
 افعّل وافعلْ يقدر الأصل افعّل وافعلْ وفي نحو افعّل كاقشعر الأصل افعّل فتقلب كسرة اللام في افعّل
 فليتأمل ولو قال ما كان أول متحرك منه مضموماً لكان كافياً كما تقدم والسر في ضم الأول وكسر ما قبل
 الآخر أنه لا بد من تغيير لفصل بين البنى للفاعل والمفعول والأصل فعل فغيره إلى فعل بضم الأول وكسر
 الثاني دون سائر الأوزان ليعد عن أوزان الاسم ولو كسر الأول وضم الثاني لحصل هذا القرض لكن
 الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس لأنه طلب خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرى عليه في
 ضم الأول وكسر ما قبل الآخر وما يقال إن ضم الأول عوض عن الرفع المحذوف فليس بشيء لأن الفعل
 الرفع عوض عنه وهو كاف وجاء في قزلة بسكون الزاي والأصل قصده أسكن الصاد وأبدل زايًا وحكى
 قطرب ضرب بنقل كسرة الراء إلى الصاد وجاء عصر بسكون ما قبل الآخر وقرئ ردت في قوله تعالى ردت
 إلينا بكسر الراء وكل ذلك مما لا يعتد به قضا وجاء نحو جن وشلوز كم وحمل وجبل وقثودعل ووعك مبنية
 للمفعول أبداً للعلم بفاعلها في غالب العادة أنه هو الله تعالى وعقب الماضي المضارع لأن الأمر فرع عليه وكذا
 اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه فقال (وأما المضارع فهو ما) أي الفعل الذي (كان في أوله إحدى
 الزوائد الأربع وهي) أي الزوائد الأربع (الهمزة والنون والتاء والياء مجمعها) أي تلك الزوائد الأربع
 قولك (أنبت أو أنبت أو أنبت) وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي وخصوا الزيادة به لأنه مؤخر بالزمان عن
 الماضي والأصل عدم الزيادة فأخذ المتقدم. ولقائل أن يقول هذا التعريف شامل لنحو أكرم وتكسر
 وتباعداً فإن أوله إحدى الزوائد الأربع وليس بمضارع. ويمكن الجواب عنه بأننا نسلم أن أوله إحدى الزوائد
 الأربع لا نأني بها الهمزة التي تكون للمتكلم وحده والنون التي تكون له مع غيره وكذا الياء والتاء كأنما
 إليه بقوله (فالهمزة للمتكلم وحده) نحو أنصر أنا (والنون له) أي له تكلم (إذا كان معه غيره) نحو نصر نحن
 ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفعّل نحو قوله تعالى نحن نقص عليك (والتاء للمخاطب مفرداً)
 نحو أنت تنصر (ومثنى) نحو أنتم تنصرون (ومجموعاً) نحو أنتم تنصرون (مذكرًا كان) المخاطب في هذه
 الأمثلة (أو مؤنثاً) نحو تنصرين تنصرون (وللغائبة المفردة) نحو هي تنصر (ولثناها) نحو هما
 تنصران (والياء للغائب المذكر مفرداً) نحو هو ينصر (ومثنى) نحو هما ينصران (ومجموعاً) نحو هم
 ينصرون (ولجمع المؤنثة الغائبة) نحو هن ينصرن. واعتراض بأنه يستعمل في الله تعالى وليس بنائب ولا مذكر
 ولا مؤنث تعالى عن ذلك علو كبير فالأولى أن يقال والياء للماعداً ما ذكرنا. وأجيب بأن المراد من الغائب
 اللفظ فإذا قلنا قاله يحكم الله لفظ مذكر غائب لأنه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب. فان قلت لم
 زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم خصوا كلامها بخاصة. قلت لأن الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا
 إلى حروف زائدة لنصب العلامات فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المدوالبين لكثرة دورها في كلامهم
 إما بنفسها أو بعضها أعني الحركات الثلاث فزادوها وقلبوها الألف همزة لرفعهم الابتداء بالسالكين ومخرج
 الهمزة قريب من مخرجها وأعطوها المتكلم لأنهم تقدم الهمزة أيضاً مخرجها مقدم على مخرج غيرها لكونها
 من أقصى الحلق ثم قلبوها الواو تاء لأن زيادتها تؤدي إلى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلباناء كثير في
 الكلام نحو تراث وتجاهوا الأصل وراث ووجهه فقلبوها هاءناً أيضاً تاء وأعطوها المخاطب لأنه مؤخر عنه بمعنى
 أن الكلام إنما ينتهي إليه والواو منتهى مخرجي الهمزة والياء لكونها شفوية وأتبعوه الغائبة والغائبتين
 لثلاثيتس بالغائب والغائبتين حينئذ وإن التباسا بالمخاطب والمخاطبتين لكن هذا سهل ويوجد الفرق

وهمة الوصل تتبع
 هذا المضموم في الضم
 وما قبل آخره يكون
 مكسوراً أبداً تقول نصر
 زيد واستخرج المال (وأما
 المضارع) فهو ما كان في أوله
 إحدى الزوائد الأربع
 وهي الهمزة والنون
 والتاء والياء مجمعها أنبت
 أو أنبت أو أنبت
 للمتكلم وحده والنون له
 إذا كان معه غيره والتاء
 للمخاطب مفرداً ومثنى
 ومجموعاً مذكرًا كان أو مؤنثاً
 وللغائبة المفردة ولثناها
 والياء للغائب المذكر مفرداً
 ومثنى ومجموعاً ولجمع
 المؤنثة الغائبة

بينهما بالواو والنون في جمع المذكور الغائب وجمع المؤنثة الغائبة نحو يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع المؤنث بالياء كما في الواحدة بل بالياء كما هو مناسب للغائب لكون مخرج الياء متوسطا بين مخرجي الهمزة والواو وكون ذكر الغائب دأرا بين المتكلم والمحاطب ولما كان في الماضي فرق بين التكلم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضا فزادوا النون لمشايتها حروف الدوالين من جهة الخفاء والغنة. فان قلت لم سمى هذا القسم مضارعا. قلت لأن المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهم أخوان رضاعا وهو مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات ولطلق الاسم في وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف واللام كما أن رجلا يحتمل أن يكون زيدا وعمرا وغيرهما فإذا عرفت به باللام وقلت الرجل اختص بواحد وبهذه المشابهة التامة أعرب من بين سائر الأفعال (وهذا) أي المضارع (يصلح للحال) والمراد بها ههنا أجزاء من طرفي الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فطر مهلة وتراخ والحكم في ذلك للعرف لا غير (والاستقبال) والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه (تقول يفعل الآن) ويسمى حالا وحاضرا ويفعل غدا ويسمى مستقبلا (الشهور مستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسر هاء اسم فاعل لأنه يستقبل كما يقال للماضي ولعل وجه الأول أن الزمان يستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الأولى أن يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الأول لا يخلو عن حرازة قيل إن المضارع موضوع للحال واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس والصحيح أنه مشترك بينهما لأنه يطاق عليهما إطلاق كل مشترك على أفرادهما هذا ولكن يتبادر إليهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينة تنبي عن كونه أصلا في الحال وأيضا من الماسب أن يكون لها صيغة خاصة كالماضي والمستقبل (فاذا أدخلت عليه) أي على المضارع (السين أو سوف فقلت سيفعل أو سوف يفعل اختص بزمان الاستقبال) لأنهما حرفا استقبال وضعا وسميا حرفي تفتيس ومعناه تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التصديق في الحال يقال نفسته أي بوسعته وسوف أكثر تنفيسا وقد تخفف بحذف الفاء يقال سو وقد يقال سي يقلب الواو ياء وقد تحذف الواو في سكن الفاء الذي كان متحركا لأجل التقاء الساكنين فقال سفي أو فعل وقيل إن السين مقصود من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل (وإذا أدخلت عليه اللام اختص بزمان الحال) نحو قولك ليفعل وفي التنزيل إني ليحزنني أن تذهبوا به وأما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولسوف أخرج حيا فقد تمحضت اللام للتوكيد مضمحلا عنهما معنى الحالية لأنها إنما تنفي ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمل للحال المستقبل الصرف وقوله تعالى وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة نزل منزلة الحال إذ لاشك في وقوعه وأمثاله كثير في كلام الله تعالى وعند البصريين اللام للتأكيد فقط. واعلم أن المضارع أيضا إمامبني للفاعل وإمامبني للمفعول (فالبنى للفاعل منهما) أي الفعل المضارع الذي (كان حرف المضارعة منه) أي من البنى للفاعل (مفتوحا إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف) نحو دحرج وأكرم وقاتل وفرح (فإن حرف المضارعة منه) أي مما كان ماضيه على أربعة أحرف (يكون مضموما أبدا نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح) أما الفتح فهو الأصل لحفته وكسر غير الياء فما كان ماضيه مكسورا العين لغة غير المجازيين وهم يكسرون الياء إذا كان ما بعده ياء أخرى فلا ينطبق التعريف على ذلك وأما الضم فما كان ماضيه على أربعة أحرف فلا يملو فتح في يكرم مثلاً ويقال يكرم لم يعلم أنه مضارع المجرد أو الزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف. فان قلت لم لم يفتح حرف المضارعة في يدحرج ويقاتل ويفرح ولا التباس فيه ثم يحمل يكرم عليه. فان حمل الأقل على الأكثر أولى قلت لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم الالتباس ولو في صورة واحدة بخلاف العكس فإنه لا التباس فيه أصلا. فان قلت فلم اختص الضم بهذه الأربعة والفتح مما عداها دون العكس. قلت لأنها أقل مما عداها الضم أثقل من الفتح فاخص الضم

وهذا يصلح للحال
والاستقبال تقول يفعل
الآن ويسمى حالا
وحاضرا ويفعل غدا
ويسمى مستقبلا فاذا
أدخلت عليه السين
أو سوف فقلت سيفعل
أو سوف يفعل اختص
بزمان الاستقبال وإذا
أدخلت عليه اللام اختص
بزمان الحال فالبنى للفاعل
منه ما كان حرف المضارعة
منه مفتوحا إلا ما كان
ماضيه على أربعة أحرف فإن
حرف المضارعة منه يكون
مضموما أبدا نحو يدحرج
ويكرم ويقاتل ويفرح

والذين فرادوا النون لمناسبتها إياها كاسبق (ولا يحذف) الجازم (نون جماعة المؤنث) فلا يقل لم ينصر
 في لم ينصر (فانه) أي فان نون جمع المؤنث (ضمير كالواو في الجمع المذكور) وهو فاعل فلا يحذف (فيثبت على
 كل حال) بخلاف النونات الأخر فانه علامات للإعراب وهذه ضمير لا علامة للإعراب لأنها إذا اتصلت
 بالفعل المضارع صار مبنيًا لأنه إنما أعرب لمشابهة الاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح
 جانب الفعلية وصارت النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الإعراب بالحرف والحركة
 على ما لا يخفى زدنا إلى ما هو الأصل في الفعل أعنى البناء وأشار إلى الأمثلة بقوله (تقول لم ينصر لم ينصرا
 لم ينصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا
 وجاء في الضرورة غير جازمة وجاء أيضًا مفصولًا بينها وبين الجزوم وجاء حذف الجزوم بعدها قال (و) اعلم
 أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الناصب) وهو أن ولن وكى وإذن والأصل أن والبواقي فرع عليها وإنما
 عملت النصب لكونها مشابهة لأن وهي تنصب الأسماء وهذه تنصب الأفعال (فيبدل من الضمة إلى الفتحة)
 كما هو مقتضى الناصب فان النصب يكون بالفتحة كما أن الرفع يكون بالضمة والجرم بالسكون فان قيل كان
 من الواجب أن يقول من الرفع إلى النصب لأنه معرب والضم والفتح إنما يستعملان في البنات فالجواب
 أن الغرض بيان الحركة دون تعرض للأعراب والبناء والحركة من حيث هي حركة الهمزة والفتح
 والكسر لا الرفع والنصب والجر فان هذا أمر زائد قليلًا (ويسقط النونات) لأنها علامة الرفع (سوى
 نون الجمع المؤنث) لما ذكر من أنه ضمير لا علامة الإعراب وإنما أسقط الناصب هذه النونات حملها على
 الجازم لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء فكما حمل النصب على الجر في الأسماء في التثنية والجمع
 فكذلك هنا حمل النصب على الجزم وحذفت النونات المحذوفة حال الجزم (فتقول لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا
 لن ينصرا لن ينصرا لن ينصرا لن ينصرا لن ينصرا لن ينصرا لن ينصرا لن ينصرا لن ينصرا لن ينصرا لن ينصرا
 لأن الأمر) لأن المضارع لما دخله لام الأمر شابه أمر المخاطب في كونه للطلب وهو مبني في الأصل ولم يمكن بناء
 ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الإعراب فأعرب بإعراب يشبه البناء وهو السكون لأنه الأصل
 في البناء فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل عمل الجزم وتكون مكسورة تشبيهًا باللام الجازمة لأن الجزم
 بمنزلة الجار وفتحة لعل لكن إذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم جازاس كانها قال الله تعالى فيضحكوا قليلا
 وليكسوا كثيرا وقال تعالى ثم ليقتضوا فتهم قرىء بسكون اللام وكسرها وقوله (فتقول في أمر الغائب)
 إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطب لأن المخاطب له صيغة تخصه وقرىء فأنفروا بالياء خطابا وهو شاذ وجاز
 في المجهول لتضرب أنت الخ لأن الأمر ليس للفاعل المخاطب لأن الفاعل محذوف وكذا الأضرب أنا ولنضرب
 نحن ونحو ذلك لأن الأمر بالصيغة يختص بالمخاطب فلا بد من استعمال اللام في هذه المواضع لأنها غير
 المخاطب فكان على المصنف أن يقول فتقول في أمر غير المخاطب ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول وفي
 الحديث قوموا فلا أصل لكم وفي التزليل ولنحمل خطاياكم وإذا كان الأمر جماعا بعضهم حاضر وبعضهم
 غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب نحو افعلا وافتعلوا ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب
 لتفيد التام الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضر وبعضهم غائبًا كقوله عليه الصلاة
 والسلام لتأخذوا مصافكم وقد جاء في الشذوذ حذفها وجزم الفعل كقوله .

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ماخفت من أمر تبالا

أي لتفد وأجاز الفراء حذفها في التثنية كقوله قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا
 الصلاة والحق أنه جواب الأمر والشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء وإنما اختص هذا الأمر باللام
 والمخاطب بغيرها لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف به أولى وأمثاته (لينصر لينصرا

ولا يحذف نون جماع
 المؤنث فانه ضمير كالواو
 في الجمع المذكور فيثبت
 على كل حال تقول لم
 ينصر لم ينصرا لم ينصروا
 لم تنصروا لم تنصروا لم تنصروا
 الخ ، ويدخل الناصب
 فيبدل من الضمة إلى
 الفتحة ويسقط النونات
 سوى نون الجمع المؤنث
 فتقول لن ينصر لن
 ينصرا لن ينصروا لن
 ينصرا لن تنصروا لن
 ينصروا لن ومن الجواز
 لام الأمر فتقول في
 أمر الغائب لينص
 لينصرا .

لتنصروا لتنصر لتنصرا لينصرون) وفي المجهول لتنصر أنت لتنصر لتنصروا لتنصري لتنصرا لتنصرن
لأنصير لننصر (وقس على هذا ليضرب وليعلم وليدخل وليدحرج وغيرها) من نحو ليكرم وليقاتل
وليفرح وليكسر ولتباعد ولتقطع وليجتمع إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم (ومنها) أي ومن الجوازم
(لا الناهية) وهي التي يطلب بها ترك الفعل وإسناد النهي إليها مجاز لأن الناهي هو التكلم بواسطتها وإنما
عمت الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنها للطلب وتقيضها من جهة أن اللام لطلب الفعل وهي
لطلب تركه بخلاف لا النافية إذا لاطلب فيها (فتقول في نهى الغائب لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا لا تنصرون
لا تنصرا لا ينصرون وفي نهى الحاضر لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصري لا تنصرا لا تنصرن وهكذا
قياس سائر الأمثلة) من نحو لا يضرب ولا يعلم ولا يدخل ولا يدحرج إلى غير ذلك كآرى في الجوازم وقد جاء في
التكلم قليلا كلام الأمر (وأما الأمر بالصيغة) سمي بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام
(وهو أمر الحاضر) أي المخاطب (فهو جار على لفظ المضارع المجزوم) في حذف الحركات والنونات
التي تحذف في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته أي لا تخالف صيغة الأمر
صيغة المضارع إلا بأن يحذف حرف المضارعة ويعطى آخره حكم المجزوم وإنما قال جار على لفظ المضارع
المجزوم لثلاثتهم أنه أيضا مجزوم ومجرب كاهو مذهب الكوفيين فإنه ليس تجزؤم بل هو مبني أجرى مجرى
المضارع المجزوم أما البناء فلا أنه الأصل في الفعل وما أعرب منه فله شابهته الاسم وهذا الميم شبه الاسم فلم يعرب
والكوفيون على أنه مجزوم وأصل الفعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ثم حذفت حرف المضارعة
خوف الالتباس بالمضارع وليس بالوجه لأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار وما ذكره خلاف الأصل
فلا يرتكب وأما إجراؤه مجرى المجزوم فلا أن الحركات والنونات علامة الإعراب فينا في البناء ولذا لم تحذف
نون جماعة المؤنث وإذا أجرى على المجزوم (فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا) كتدحرج
(فتسقط) أنت (منه) أي من المضارع (حرف المضارعة) من المضارع للفرق (وتأتي بصورة الباقي)
أي بعد حذف حرف المضارعة (مجزوما) في هذا اللفظ حاززة لأن صورة الباقي ليست بمجزومة بل مثل
المجزوم فالتوجيه أن يقال حذف المضاف وهو أداة التشبيه تنبيهها على المبالغة والأصل مثل المجزوم وهذا كثير
في الكلام أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا أو يجعل مجزوما مفعول تأتي والباء لغير التعدية
أي يأتي مجزوما يكون بصورة الباقي فيكون من باب القلب والمعنى ويأتي الباقي بصورة المجزوم ولم يقل
مجزومة لأنه حال من الباقي أو لأنه وصف للفعل أي حال كونها فعلا مجزوما وإذا حذفت حرف
المضارعة وعاملت آخره معاملة المجزوم (فتقول في الأمر من تدحرج دحرج دحرجا دحرجوا دحرجي
دحرجا دحرجن) ويستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التفضيم كقوله :

ألا فارحموني يا إله محمد فإن لم أكن أهلا فأنت له أهل

وكذا تقول في كل ما يكون بعد حرف المضارعة منه متحركا نحو فرح (وقاتل وتكسر وتباعد
وتدحرج) وأخواته وإنما اشتق من المضارع لأن الماضي لا يؤمر به فلا مناسبة بينهما (وإن كان) أي
(ما بعد حرف المضارعة ساكنا) كافي ينصر (فتحذف منه حرف المضارعة وتأتي بصورة الباقي مجزوما)
حال كون هذا الباقي مجزوما (مزيدا في أوله همزة وصل مكسورة) أما زيادتها فلدفع الابتداء بالساكن وأما
تخصيصها بالزيادة دون غيرهما من الحروف فلا أنها أقوى الحروف والابتداء بالقوى أولى وأما كسرها فلا أنها
زبدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة كاهو
الأصل في تحريك الساكن وظاهر مذهب سيويه أنها زبدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل لأننا
نحتاج إلى متحرك لسكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه وسميت همزة وصل لأنها يتوصل بها

لينصروا لتنصر لتنصرا
لينصرت . وقرس على
هذا ليضرب وليعلم
وليدخل وليدحرج
وغیرها ومنها لا الناهية
فتقول في نهى الغائب
لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا
لا تنصرون لا تنصرا لا
تنصرون وفي نهى الحاضر
لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا
لا تنصري لا تنصرا لا
تنصرن وهكذا قياس
سائر الأمثلة (أما
الأمر بالصيغة) وهو أمر
الحاضر فهو جار على
لفظ المضارع المجزوم
فإن كان ما بعد حرف
المضارعة متحركا
فستسقط منه حرف
المضارعة وتأتي بصورة
الباقي مجزوما فتقول
في الأمر من تدحرج
دحرج دحرجا دحرجوا
دحرجي دحرجا دحرجن
وقاتل وتكسر وتباعد
وتدحرج ، وإن كان
ما بعد حرف المضارعة
ساكنا فتحذف منه
حرف المضارعة وتأتي
بصورة الباقي مجزوما
مزيدا في أوله همزة وصل
مكسورة

إلى النطق بالساكن وسماها الخليل سلم اللسان لذلك فتكون مكسورة في جميع الأحوال (إلا حال
 (أن يكون عين المضارع منه) أى من الباقي أو من المضارع (مضموماً قضمها) أى تلك الهمزة إبتاعاً
 لمناصبها حركة لعين ولأنها لو كسرت لتقل الخروج من الكسر إلى الغم ولو تفتح لالتبس المضارع إذا
 كان للتكلم (فتقول انصرا انصرا انصروا انصروا انصروا) وكذا ضرب واعلم واقطع واجتمع
 واستخرج) ثم استشعر اعتراضاً بأن أكرم بفتح الهمزة أمر من تسكرم وما بعد حرف المضارعة ساكن
 وعينه مكسورة فلم يزد في أوله همزة وصل مكسورة فأجاب بقوله (وتفتحوا همزة أكرم بناء على الأصل
 المرفوض) أى التروك (فان أصل يكرم يؤكرم) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي مع زيادة حرف
 المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ثم حلوا يكرم وتكرم ونكرم عليه وقد
 استعمل الأصل المرفوض قال * فانه أهل لأن يؤكرما * فلما رأوا أنه تزول علة الحذف عند اشتقاق
 الأمر بحذف حرف المضارعة ردوها لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطراب فقالوا من يؤكرم أكرم كما
 قالوا من تدرج دحرج فلا يكون من القسم الثاني بل من القسم الأول وقوله بناء نصب على المصدر بفعل
 محذوف في موضع الحال أو على المفعول وهذا أولى (واعلم أنه) الضمير للشأن (إذا اجتمع تاءان في أول
 مضارع ففعل وتفاعل وتفعّل) وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مطلقاً أو الغائبة المفردة أو
 للشاة إحداهما حرف المضارعة والثانية التي كانت في أول الماضي (فيجوز إثباتهما) أى إثبات التاءين
 وهو الأصل (نحو تتجنب وتتقاتل وتدرج ويجوز حذف إحداهما) أى التاءين تخفيفاً لأنه لما اجتمع
 مثلاً ولم يمكن الادغام لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا إحدى التاءين ليحصل التخفيف كما تقول تجنب
 وتقاتل وتدرج (وفي التنزيل فأنزلته تصدى) والأصل تصدى أى تعرض وكان فعلاً ماضياً لوجب
 أن يقال تصديت لأنه خطاب (ونارا تلظي) أى تلهب والأصل تلظي إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال تلظت
 (وتزل اللاتسكة) والأصل تزل واختاف في المحذوف فذهب الصريون إلى أنها الثانية لأن الأولى حرف
 المضارعة وحذفها محل وقيل الأولى لأن الثانية للمطاوعة فحذفها محل والوجه هو الأول لأن رعاية كونها
 مضارعاً أولى ولأن الثقل إنما يحصل عند الثانية وإنما قال المضارع فعل وتفاعل وتفعّل بلفظ البني للفاعل
 لانتبيه على أن الحذف لا يجوز في البني للمفعول أصلاً لأنه خلاف الأصل فلا يرتكب إلا في الأقوى وهو البني
 للفاعل ولأنه من هذه الأبواب أكثر استعمالاً من البني للمفعول فالتخفيف أولى ولأنه لو حذفت التاء
 الأولى المضمومة لالتبس بالبني للفاعل المحذوف منه التاء لأن الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء
 الثانية لالتبس بالبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل (واعلم أنه) متى كانت فاء افتعل صاداً أو صاداً
 أو طاء أو ظاء قلبت تاؤه (أى افتعل طاء) لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف فاختر الطاء
 لقرئها من التاء مخرجاً. والحاصل عندنا يرجع إلى السماع عند العرب إلى التخفيف (فتقول في افتعل من
 الصالح اصطلاح) والأصل اصطلاح (و) في افتعل (من الضرب اضطرب) والأصل اضطرب ولاضطراب
 الحركة والوَجْ والجر يضطرب أى يوج بضه بعضاً (و) في افتعل (من الطرد اطرَد) والأصل
 اطرَد (و) في افتعل (من الظلم اظلم) والأصل اظلم. واعلم أن الوجه في نحو اصطلاح واضطرب عدم
 الادغام لأن حروف الصغير وهي الزاي المعجمة والسين والعاد المهملتان لا تندغم في غيرها وحروف ضوى
 مشفرة بالصاد والشين المعجمتين والراء المهملة لا تندغم فيما يقارنها وقليل ما جاء أصح واضرب بقلب الثاني إلى
 الأول ثم الادغام وهذا عكس قياس الادغام فعلموا رعاية لصغير الصاد واستطالة الصاد وضعف اصطلاح
 في اصطلاح أى نام على الجنب وقرئ لبعض شائهم ونخسف بهم ويفرلهم وذى العرش سبيلاً بالادغام
 وأما في نحو اطرَد فيجوز الادغام لاجتماع التائين مع عدم المانع من الادغام وأما في نحو اظلم فتلاثة أوجه

إلا أن يكون عين المضارع
 منه مضموماً قضمها
 فتقول انصرا انصرا انصروا
 انصروا انصرا انصروا وكذا
 اضرب واعلم واقطع
 واجتمع واستخرج وتفتحوا
 همزة أكرم بناء على الأصل
 المرفوض فان أصل يكرم
 يؤكرم. واعلم أنه إذا
 اجتمع تاءان في أول
 مضارع ففعل وتفاعل
 وتفعّل فيجوز إثباتهما
 نحو تتجنب وتتقاتل
 وتدرج ويجوز حذف
 إحداهما وفي التنزيل فأنزل
 له تصدى ونارا تلظي
 وتزل اللاتسكة. واعلم
 أنه متى كان فاء افتعل صاداً
 أو صاداً أو طاء أو ظاء
 قلبت تاؤه طاء فتقول
 في افتعل من الصالح اصطلاح
 ومن الضرب اضطرب ومن
 الطرد اطرَد ومن الظلم اظلم

الأول اظلم بلا دغام والثاني اظلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها كما هو القياس والثالث ظلم بالطاء المعجمة بقلب المهملة إليها ورويت الوجوه الثلاثة في قول زهير :

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظلم

(وكذلك سائر تصرفاته) كل واحد منها فانه يجري فيها ذلك (نحو اصطلاح يصطلح اصطلاحا فهو مصطلح وذاك مصطلح) عليه (والأمر اصطلاح والنهي لا تصطلح) وكذلك يضطرب فهو مضطرب ويطرده فهو مطرد ويظلم فهو مظلم وكذلك في باقي الأمثلة بأسرها (و) اعلم أنه (مق) كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايًا معجمة (قلت تاؤه) أي تاء افتعل (دالا) مهملة تخفيفا (فتقول في افتعل من الدرء) وهو الدفع (والذكر) وهو ضد النسيان (والزجر) وهو المنع والنهي (ادراً) والأصل ادترأ ولا يجوز غير الادغام (وادكر) والأصل اذتكر وفيه ثلاثة أوجه إذ ذكر بلا إدغام واذكر بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها واذكر بالذال المهملة بقلب المعجمة إليها قال الشاعر :

تتجى على الشوك جزازا مقضيا والمهرم تذريره إدراء عجبا

وفي التنزيل اذكر بعدأمة (وازدجر) والأصل از تجر فيه وجهان البيان نحو از دجر وفي التنزيل وقالوا مجنون واز دجر والادغام بقلب الدال زايًا از دجر دون العكس لفوات صغير الزاي وأما قلب تاء افتعل مع الجيم دالا كما في قوله : قتل لصاحبي لا تخسنا بنزع أصوله واجدز شيحا والأصل اجز أى قطع فشاذا ليقاس عليه والقلبان اللذان على سبيل الوجوب (ومق) كان فاء افتعل واوا أو ياء أو ثاء قلبت الواو والياء والثناء تاء ثم أدغمت في تاء افتعل نحو اتق واتسر واتغر (فتقول في افتعل من الوعد اتعد ومن السير اتسر ومن الثمر اتسر (ويلحق الفعل) حال كون الفعل (غير الماضي والحال نه نان للتوكيد) ولا يلحقان الماضي والحال قيل لاستدعاهما الطلب والطلب إنما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضيا لتأكيده لأن غرضه في تحصيله والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الوجود وقيل لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيده وأما الحاصل في الزمان الحال فهو وإن كان يحتمل التأكيده بأن يخبر التكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة التأكيده لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيده بغير الوجود الأولى بالتأكيده أى الاستقبال ولا يتوهم جواز إلحاقهما بالمستقبل الصرف من سيضربن وسوف يضربن فانهما لا يلحقان في السعة إلا ما فيه معنى الطلب أو شبهه وعليه جميع المحققين حيث قالوا ولا يلحق إلا مستقبله معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والتثنية والعرض والقسم لكونه غالبا على ما هو المطلوب وأشبهه بالقسم نحو إما تفعلن في أن ما للتأكيده كلام القسم ولأنه لما أكد حرف الشرط بما كان تأكيده الشرط أولى وقد يلحق بالنفي تشبيها له بالنهي وهو قليل، ومنه قول الشاعر :

يحسبه الجاهل مالم يعلم شيخا على كرسيه معوما

أى لم يعلم قلبت النون ألها للوقوف قال الله تعالى لنسفعا أى لنسفعا فان قات لم ألحق بالمستقبل الصرف في قوله :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات

قلت لأنه شبه بالنفي من حيث إن ربما للقلبة والقلبة تناسب النفي والعدم والنفي مشبه بالنهي وهو مع ذلك خلاف القياس لا يعقده وقال سيويه يجوز في الضرورة أت تفعلن وهاتان النونان إحداهما (خفيفة ساكنة) كقولك اضربن (و) الأخرى (ثقيلة مفتوحة) نحو اذهبن وفي بعض النسخ بالنصب أى حال كون إحداهما خفيفة ساكنة والأخرى ثقيلة مفتوحة في جميع الأفعال (الإفيا) أى في الفعل الذى (تختص) النون الثقيلة (به) أى بذلك الفعل يعنى أن من بين النونين تختص الثقيلة بهذا الفعل أى تفرد بلحق هذا الفعل كما يقال تحصك بالعبادة أى لا تعبد غيرك وهذا ظهر فساد ما قيل إنه كان حق

وكذلك سائر تصرفاته
نحو اصطلاح يصطلح
اصطلاحا فهو مصطلح
وذاك مصطلح والأمر
اصطلاح والنهي لا تصطلح
ومق كان فاء افتعل دالا
أو ذالا أو زايًا قلبت تاؤه
دالا فتقول في افتعل من
الدرء والذكر والزجر
ادراً واذكر وازدجر
ومق كان فاء افتعل واوا
أو ياء أو ثاء قلبت الواو
والياء والثناء تاء ثم أدغمت
في تاء افتعل نحو اتق
واتسر واتغر . ويلحق
الفعل غير الماضي والحال
نونان للتأكيده خفيفة
ساكنة وثقيلة مفتوحة
إلا فيما تختص به

المبارة أن يقول إلا في الفعل الذي يختص بالثقيلة أى لا يعم الثقيلة والخفيفة لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين وفعل جماعة النساء بل تعم الجميع (وهو) أى ما تختص به (فعل الاثنين و) فعل (جماعة النساء نهي) أى النون الثقيلة (مكسورة فيهما أبداً) أى في فعل الاثنين وجماعة النساء فالضمير عائد إلى الفعل ويجوز أن يكون عائداً إلى ما (فتقول اذهبان للاثنين واذهبن للنسوة) بكسر النون فيهما تشبيهاً لها بنون التثنية لأنها واقعة بعد الألف مثل نون التثنية وأما أجازة يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس ومتحركة بالكسر عند بعض وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان وتخفيف النون فلا يصلح للتعويل لحالفة القياس واستعمال الفصحاء وهى ليست في تتبعان للنأ كيد بل للتثنية ولا نافية (فتدخل) أنت (ألفا بعد نون جمع المؤنث) كما تقول اذهبان والأصل اذهبن فأدخلت ألفا بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيلة (لتفصل) تلك الألف (بين النونات) الثلاثة نون جماعة النساء والدغمة والدغم فيها غيرها واختص الألف لحقتها (ولا تدخلها) أى فعل الاثنين وجماعة النساء النون (الخفيفة) لا يقال اضربان واضربان (لأنه يلزم) من دخولها فيها (التقاء الساكنين على غير حده) وهما الألف والنون وحينئذ لو حركتها لأخرجتها عن وضعها لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في اضرب القوم الأصل اضربن القوم دون تحريكها قال الشاعر :

لا تهين الفقير علك أن تر كع يوماً والدهر قد رفعه

أى لا تهين الفقير وإلا لوجب أن يقال لا تهين لأنه نهى لحذف النون لالتقاء الساكنين ولم تحرك ولو حذف الألف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ولو حذفها من فعل جماعة النساء لأدى إلى حذف ما زيد لنرض هكذا ذكروا ولقائل أن يقول لا نسلم أنه يلزم من دخولها في فعل جماعة النساء التقاء الساكنين وهو ظاهر لأنك تقول اضربن فلو أدخلتها وقلت اضربن لا يكون من التقاء الساكنين في شيء وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن الثقيلة هى الأصل والخفيفة فرعها وأدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات لتلزم للفرع مزيلة على الأصل ألا ترى أن يونس حين أدخلها في فعل الاثنين وجماعة النساء أدخل الألف وقال اضربان واضربان دون اضربن وفيه نظر لأن أصالة الثقيلة إنما هى عند الكوفيين على ما نقل من أن الفرع لا يجب أن يجرى على الأصل في جميع الأحكام ثم المناسبة للعلوم من قوانينهم تقتضى أصالة الخفيفة لأن التأكد في الثقيلة أكثر فالمناسب أن يعدل من الخفيفة إليها ولما قال إنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده كأنه قيل ما حده ومتى يجوز فقال (فان التقاء الساكنين إنما يجوز) أى لا يجوز إلا (إذا كان الأول) من الساكنين (حرف مد) وهو الألف والواو والياء سوا كن (و) كان (الثاني) منهما (مدغماً) في حرف آخر (نحو دابة) فإن الألف والياء ساكنان والألف حرف مد والياء مدغم فجاز لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة لأن الدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلاساً كن فلا يتحقق التقاء الساكنين لحالهما السكون وكان الأولى أن يقول حرف لين يدخل فيه نحو خويصة ودوية لأن حرف اللين أعم من حرف المد كما سنده لكونه لسان الله عليه لا يفرق بينهما وفي عبارته نظر لأن إنما تفيد الحصر كما فسرنا وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى فان التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقاً فانه محل التخفيف يجوز يد وعمر و بكر سلمنا أنه أراد غير الوقف لكنه يجوز في غير الوقف في الاسم العرف باللام الداخلة عليه همة الاستفهام نحو أحسن عندك بسكون الألف واللام وهذا قياس مطرد لالتباس الخبر وفي التزيل آآن بسكون الألف واللام وفي بعض القراءات من بعد ذلك لبعض شأنهم وذى العرش سيلا واللى ويحاي ومأى ونحو ذلك فلا وجه للحصر ويمكن الجواب بأن كل ذلك من الشواذ ومراده غير الشاذ فان قلت فلم

وهو فعل الاثنين وجماعة النساء فهى مكسورة فيهما أبداً فتقول اذهبان للاثنين واذهبن للنسوة فتدخل ألفا بعد نون جمع المؤنث لتفصل بين النونات ولا تدخلها الخفيفة لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده فان التقاء الساكنين إنما يجوز إذا كان الأول حرف مد والثاني مدغماً «نحو دابة ولا الضالين»

لم يحز في نحو ٧ في الدار أنا وقالوا ادار أنا مع أن الأول حرف مد والثاني مدغم قلت جوازه مشروط
بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم في أبي يائي (ويحذف من الفعل معهما) أي
مع النونين (النون التي في الأمثلة الخمسة كما تحذف مع الجوازم وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعليون
وتفعلين) لما سبق من أن النون التي في هذه الأمثلة علامة الإعراب والفعل مع نون التأكيدي يصير مبنيا لما ذكرنا
في نون جماعة النساء واعلم أن قوله هذا يوهم جواز دخول كل من النونين في الأمثلة الخمسة واثنان منها يفعلان
وتفعلان قد تقرر أن الخفيفة لا تدخلهما وأجاب بعضهم بأنه تنبيه على أن النون تحذف من الفعل معهما على
مذهب يونس حيث أجاز دخولهما في يفعلان وتفعلان وفساده يظهر بأدنى تأمل إذ لا أثر في الكتاب
من مذهب يونس لكن يمكن الجواب عنه بأن تقول النون في الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة
وهذا إما يكون عند ثبوت المعية وأما ما لا يثبت مع المعية كيف فعلان وتفعلان فلا يكون الحذف ثمة وقد
تقدم أنه لا معية بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك فافهم فانه لطيف (ويحذف) مع حذف النون
(واو يفعلون و) واو (تفعلون) أي فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب (وباء تفعلين) أي فعل الواحدة
المخاطبة لأن التقاء الساكنين وإن كان على حده على ما ذكره المصنف لكنه ثقلت الكلمة فيه واستطالت
كانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحذفناهما مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على
غير حده ولم تحذف الألف من يفعلان وتفعلان لثلاثيها بالواحد والقياس يقتضي أن لا تحذف
الواو والياء أيضا كما هو مذهب بعضهم إذ كل منهما في هذه الأمثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على
حده لكن قد ذكرنا أنه لا يجب بل يجوز وإن كان على حده وقيل حد التقاء الساكنين أن يكون الأول
حرف لين والثاني مدغما ويكونان في كلمة فهو هنا ليس على حده لأنه في كلتين الفعل ونون التأكيدي لكن
اغترض في الألف وإن لم يكن على حده لدفع الالتباس ولكونها أخف ولعله مراد المصنف ولم يصرح به اكتفاء
بتمثله بكلمة واحدة أعني دابة وكذا فعل العلامة جاز الله رحمة الله عليه وهما موضع تأمل في الجملة تحذف الواو
والياء (إلا إذا افتتح ما قبلهما) فانهما لا يحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما أعني الضم والكسر بل تحرك
الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين (نحو لا تخشون) أصله تخشون حذف ضم الياء للثقل ثم
الياء لالتقاء الساكنين فقليل تخشون وأدخل لا الناهية فحذفت النون فقليل لا تخشوا فلما أدخل نون
التأكيدي التقي ساكنان الواو والنون للدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حرك بما يناسبه وهو الضم
لكونه أخف فقليل لا تخشون وهي نهى المخاطب لجماعة الذكور (ولا تخشين) أصله تخشين حذفت
كسرة الياء ثم الياء وأدخل لا وحذفت النون وقيل لا تخشى فلما ألحق نون التأكيدي التقي ساكنان الياء والنون
فلم تحذف الياء لما مر بل حرك بالكسر لكونه مناسباً له وهو نهى المخاطبة (وتلبون) أصله تلبون
فأعلل إعلال تخشون فقليل تلبون فأدخل نون التأكيدي وحذفت نون الإعراب وضمت الواو كما
في لا تخشون وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنياً للمفعول من البلاء وهو التجربة (فإما ترين)
أصله ترأين على وزن تفعلين حذفت الهمزة كالمسيجي فقليل ترين ثم حذفت كسرة الياء ثم الياء ولك أن تقول
في الجمع قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف وهذا أولى وإياك أن تظن أن
المحذوف واو الضمير وتأوه كاظن صاحب الكواشي في تفسيره فانه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لأنه
أولى بالحذف من ضمير الفاعل وهو ظاهر فقليل ترين فأدخل إيماء وهي من حروف الشرط فحذفت النون
علامة للجزم وألحق نون التأكيدي وكسر الياء ولم يحذف لما ذكر في لا تخشين فصار إما ترين وقد أخطأ من
قال حذفت النون لأجل نون التأكيدي لأنه لا يلحقه قبل دخول إيماء لما تقدم في أول البحث وكذا لا تخشون ولا
تخشين بخلاف تلبون فانه لحقه لكونه جواب القسم وعلى هذا الخفيفة نحو لا تخشون ولا تخشين ولم

ويحذف من الفعل معهما
النون التي في الأمثلة الخمسة
كما تحذف مع الجوازم
وهي يفعلان وتفعلان
يفعلون وتفعليون وتفعلين
ويحذف واو يفعلون
وتفعلون وباء تفعلين
إلا إذا افتتح ما قبلهما نحو
لا تخشون ولا تخشين
وتلبون وإما ترين

المقتول) وأمثاتها في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كأمثلة اسم الفاعل والفعول لأنه يستوى لفظ المذكر والمؤنث في الذي معنى المفعول إذا ذكر الموصوف نحو رجل قتل وامرأة قتل بخلاف مررت بقتيل فلان وقيلته فانهما لا يستويان لحوف اللبس هذا في الثلاثي المجرد (وأما ما زاد على الثلاثة) ثلاثيا كان أو رباعيا (فالضابط فيه) أى في بناء اسم الفاعل والفعول منه والمراد بالضابط أمر كل منطبق على الجزئيات (أن تضع في مضارعه الميم للضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل الآخر (في) اسم (الفاعل) كما فعلت في أكثر فعله وهو المبني للفاعل (وتفتح) أى ما قبل الآخر (في) اسم (المفعول) كما تفتح في فعله أعني المبني للمفعول (نحو مكرم) بالكسر اسم فاعل (ومكرم) بالفتح اسم مفعول (ومدحرج ومدحرج ومستخرج ومستخرج) وكذا قياس بواقي الأمثلة إلا ما شذ من نحو أسهب أى أظنب وأكثر في الكلام فهو مسهب وأحصن فهو محصن وألقح أى أفلس فهو ملفح بفتح ما قبل الآخر في الثلاثة اسم الفاعل وكذا أعشب للكان فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيقع الغلام فهو يافع ولا يقال معشب ومورس ولا موقع (وقد يستوى لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في بعض المواضع كعجاب ومنجاب ومختار ومضطر ومتقد ومنصب) في اسم الفاعل (ومنصب فيه) في اسم المفعول (ومنجاب) أى منقطع ومنكشف في اسم الفاعل (ومنجاب عنه) في اسم المفعول فان لفظ اسم الفاعل والمفعول في هذه الأمثلة مستو لسكون ما قبل الآخر بالادغام في بعض وبالقلب في بعض والفرق إنما كان بحر كته فلما زالت الحركة استويا (ويختلف في التقدير) لأنه بقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتح في المفعول ويفرق في الأخيرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل لا يقال لا نسلم استواءهما في الأخيرين لأننا نقول اسم الفاعل والمفعول هما لفظا منصب ومجاب والجار والمجرور شرط لاشطرله وإذا قد فرغنا من السالم وقدحان أن نشرع في غيره فنقول قديتين من تعريف السالم أن غير السالم ثلاثة هي المضاعف والمعتل والمهوز والمنصرف حمة الله عليه يذكركها في ثلاثة فصول مقدما المضاعف وإن كان ملحقا بالمتلات فناسب أن يذكرك عنها لكن قدمه لمشابهة السالم في قلة التفسير وكون حروفه حروف الصحيح قائلا .

(فصل المضاعف) هو اسم مفعول من ضاعف قال الخليل التضعيف أن يزداد على الشيء فيجعل اثنين أو أكثر وكذلك أضعاف المضاعف (ويقال له) أى المضاعف (الأصم) لتحقيق الشدة فيه بواسطة الادغام يقال حجر أصم أى صلب وكان أهل الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الأصم قال الخليل إنما سمى بذلك لأنه لا يسمع فيه صوت مستغيث لأن من الأشهر الحرم ولا يسمع فيه أيضا حر كقتال ولا قفعة سلاح ولما كان للمضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر أولا الثلاثي وقال (وهو) أى المضاعف (من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولا منه من جنس واحد) يعنى إن كان العين ياء كان اللام ياء وإن كان دالا كان دالا وهكذا (كرد) في الثلاثي المجرد (وأعد) الشيء أى هيأه في المزيد فيه فيكون عينهما ولا مهمما من جنس واحد بقوله (فإن أصلهما ردد وأعد) فالعين واللام دالان كما ترى فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية فقوله المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثان خبره ما كان والجملة خبر المبتدأ الأول وقوله من الثلاثي حال ويقال له الأصم جملة معترضة ويجوز أن يكون فصل المضاعف على الإضافة (وهو) أعني المضاعف (من الرباعي) مجردا كان أو مزيدا فيه (ما كان فاؤه ولا منه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولا منه الثانية) أيضا (من جنس واحد ويقال له) أى للمضاعف من الرباعي (المطابق أيضا) بالفتح اسم مفعول من المطابقة وهي الموافقة وتقول طابقت بين الشيتين إذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق فيه الفاء واللام الأولى والعين واللام الثانية (نحو زلزل) الشيء (يزلزل زلزلة وزلا) أى حركه ويحوز في مصدره فتح

المقتول وأما ما زاد على الثلاثة فضايط فيه أن تضع في مضارعه الميم للضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل الآخر في الفاعل وتفتح في المفعول نحو مكرم ومكرم ومدحرج ومدحرج ومستخرج ومستخرج . وقد يستوى لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في بعض المواضع كعجاب ومنجاب ومختار ومضطر ومنقد ومنصب ومنصب فيه ومنجاب ومنجاب عنه ويختلف في التقدير .

(فصل المضاعف)

ويقال له الأصم وهو من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولا منه من جنس واحد كرد وأعد فإن أصلهما ردد وأعد وهو من الرباعي المجرد والمزيد فيه ما كان فاؤه ولا منه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولا منه الثانية من جنس واحد ويقال له المطابق أيضا نحو زلزل يزلزل زلزلة وزلا

الفاء وكسره بخلاف الصحيح فإنه بالكسر لا غير نحو دحرج دحرجا وقوله أيضا إشارة إلى أنه يسمى الأصم أيضا لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لتحقق شدته لكنه حمل على الثلاثي ولأن علة الإدغام اجتماع المثلين فإذا كان مرتين كان أدعى إلى الإدغام لكنه لم يدغم لما منع وهو وقوع الفاصلة بين المثلين فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام من الثلاثي فإنه يسمى بذلك حملا على الأصل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أنه لم ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مع أن حروفه حروف الصحيح أشار إلى جوابه بقوله (وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال) وهو أن يجعل حرف موضع آخر والحروف التي تجعل موضع حرف آخر حرف «أنصت يوم جد طاه زل» وكل من جاء ببدل من عدة حروف ولا يليق بيان ذلك هنا وذلك الإبدال (كقولهم أمليت بمعنى أمليت) يعني أن أصله أملل قلبت اللام الأخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تذر الإدغام لسكون الثاني وأمثال هذا كثيرة في الكلام نحو تقضى البازي أى تقضض وحسيت بالخير أى حسست به وتعليت أى تعلقت (وكذا) الرباعى نحو ذهبت أى ذهدهت وصهصيت أى صهصيت وأمثال ذلك ولأنه يلحقه (الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها وأحست أى حسست وظالت وأحسست) يعنى أن أصل مست مسست بالكسر فحذفت السين الأولى لتعذر الإدغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الأولى لأنها تدغم وقيل الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها وأما فتح الفاء فلا أنه حذفت السين مع حركتها فبقيت الفاء مفتوحة على حالها وأما الكسر فلا أنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها وحذفت السين فبقيت مست بكسر الميم وكذلك ظلت بلفرق وأصل أحست أحسست نقلت فتحة السين إلى الحاء وحذفت إحدى السينين فبقيت أحست وأنشد الأخفش :

منا الساء فلناها ودام لنا حتى ترى أحدا يهوى ونهلا

وفي التنزيل «فظلم تفكهنون» وروى أبو عبيدة قول أبي زيد :

خلا إن العياق من المطايا حسين به فهن إليه شوس

وهذه اللغة من شواذ التخفيف قال في الصحاح مسست الشئ بالكسر أمسه مسا فهذه اللغة النصيحة وحكى أبو عبيدة مسست الشئ بالفتح أمسه بالكسر ويقال ظلمت أفعل كذا بالكسر ظلولا إذا علمته بالنهار دون الليل وأحست بالخير وحسست به أى أنذبت به وربما قالوا أحسيت بالخير يدلون من السين ياء قال أبو زيد * حسين به فهن إليه شوس * فلما ألحق الإبدال والحذف حرف التضعيف كما يذكر في باب الحلق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها وفيه نظر لأن الإبدال والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح أيضا أما الحذف ففي نحو تجنب وتقاتل وتدرج كإمرو وأما الإبدال فأكثر من أن يحصى ويمكن الجواب بأنهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقان حرفه الأصلية بل الإبدال يلحقها دون الحذف وفي قوله كافي قولهم أمليت الخ رمز خفي إلى ذلك فكان الأولى أن يقول لأن حرف التضعيف يصير حرف علة كما في أمليت وأحسيت (والمضاعف يلحقه الإدغام) وهو في اللغة الاخفاء والإدخال يقال أدغمت اللجام الفرس أى أدخلته فيه وأدغمت الثوب في الوعاء والإدغام إفعال من عبارة السكوفيين والإدغام إفعال من عبارة البصريين وقد ظن أن الإدغام بالتشديد إفعال غير متعد وهو سهو لما قال في الصحاح يقال أدغمت الحرف وأدغمت على إفتلته (و) في الاصطلاح (هو أن تسكن) الحرف (الأول) من المتجانسين (وتدرج في) الحرف (الثاني) نحو مد أصله مدد أسكنت الدال الأولى وأدرجت في الثانية وإنما أسكن الأولى ليتصل بالثاني إذ لو حرك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركة والثاني لا يكون إلا متحركا لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره (ويسمى) الحرف (الأول) من المتجانسين إذا أدغمت (مدغما) اسم مفعول لإدغامك إياه

وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال كقولهم أمليت بمعنى مللت وكذا الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها فيهما وأحست أى حسست وظالت وأحسست والمضاعف يلحقه الإدغام وهو أن تسكن الأول وتدرج في الثاني نحو مد ويسمى الحرف الأول مدغما

(و) يسمى الحرف (الثاني مدغما فيه) لا دغامك الأول فيه والعرض من الادغام التخفيف فان التلفظ بالثلثين في غاية الثقل حسا لا يقال إن قوله أن تسكن الأول غير شامل لنحو مصدر افا أن أصله مدد والأول ساكن فلا يسكن لأننا نقول إنه لما ذكر أن التحرك يسكن عند إدغامه علم إبقاء الساكن بحاله بالطريق الأولى (وذلك) أي الادغام (واجب) الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من الأبواب التي يذكرها لم يتصل بها الضمائر البارزة المرفوعة التحريك فان اتصلت ففيه تفصيل يذكر فغير عما ذكرنا بقوله (نحو) مد مد وأعد بعد واعتد يعتد وينقد) ولما كان هناك أفعال يجب فيها الادغام مثل المضاعف وإن لم تسكن من المضاعف ذكرها استطرادا بين ذلك لكنه خاطها وكان الأولى أن يميزها فقال (واسود يسود) من باب الأفعال (واسود يسود) من باب الأفعال وليس من المضاعف لأن عينهما ولاهما ليسا من جنس واحد فان عينهما لو أو ولاهما الدال (واستعد يستعد) مضاعف من باب الاستفعال (واطمأن يطمئن) أي سكن اطمئنا وطمأنينة وليس من المضاعف لأن عينه الميم ولاه النون وهو من باب الأفعال كالأشعرار (وتعاد يتاد) مضاعفين من باب التفاعل فيجب في هذه الصور الادغام لاجتماع المثلثين مع عدم المانع من الادغام وكذا إذا لحقتها تاء التأنيث في نحو مدت وأعدت واتهدت الخ (وكذا هذه الأفعال) التي يجب فيها الادغام إذا بنيت للفعل يجب فيها الادغام (إذا بنيتها للفعل) ماضيا كان أو مضارعا (نحو مد) والأصل مدد ومدت والأصل مددت (مد) والأصل مدد وكذا تمد وأمد ومد (وكذا نظائره) أي نظائر مد مد كعند يعتد وينقد فيه واعتد يعتد واستعد يستعد وتعد يتاد بالتقاء الساكنين على حده وكذلك البواقي فهذه هي الأبواب التي يدخل فيها الادغام وما بقي فبعضه لم يجز منه المضاعف وبعضه جاء ولكن ليس للادغام إليه سبيل نحو مد دعد في الفعل وتمد دعد في الفعل وذلك لأن العين وهو الذي يدغم فيه متحرك أبدا لا ادغام حرف آخر فيه فهو لا يدغم في حرف آخر لا متناع إساكنه (وفي نحو مد) أعني (مصدرا) أي وكذلك الادغام واجب في كل مصدر مضاعف لم يقع بين حرفي التضعيف حرف فاصل ويكون الثاني متحركا وعقب نحو مد بقوله مصدرا دفعا لتوهم أنه ماض أو أمر (وكذلك) أي الادغام واجب (إذا اتصل بالفعل) المضاعف أو ماضا كله ماض (ألف الضمير أو واوه أو ياؤه) سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا مجردا أو مزيدا فيه مجهولا أو معلوما ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الأفعال وذلك لأن ما قبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب أن يكون متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين وحينئذ إن كان الأول ساكنا يدرج وإلا يسكن ويدرج في الثاني فالألف (نحو مد) بفتح الميم أو ضممه فعل الاثنين من الماضي والأمر (و) الواو نحو (مدوا) بفتح الميم أو ضممه فعل جماعة الدكور من الماضي أو الأمر (و) الياء نحو (مدى) بضم الميم وهو فعل الأمر المؤنث مدتين فان أكثر المحققين على أن هذه الياء ياء الضمير كألف يفعلان وواو يفعلون وخالفهم الأخفش وقس على هذا البواقي من المزيد فيه ومن المضارع وغير ذلك والضابط أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني متحركا وأما نحو قولهم قطط شعره إذا اشتدت جعوده ونضب البلاد إذا كثرت ضبابها فبك الادغام فشاذا جيء به لبيان الأصل وضنوا في قوله :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضنونا

محمول على الضرورة والشائع الكثير ضنوا أي غلوا (والادغام ممتنع) في كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع التحرك كطاء الخاطب وتاء التكلم ونونه في الماضي ونون جماعة النساء مطلقا ماضيا كان أو غيره مجردا كان أو مزيدا فيه مبني للفعل أو المفعول لأن هذه الضمائر يقتضي أن يكون ما قبلها ساكنا وهو الثاني من المتجانسين فلا يمكن الادغام وعبر عن جميع ذلك بقوله (في نحو مددت ومددنا ومددت

والثاني مدغما فيه وذلك واجب في نحو مد مد وأعد يعتد يعتد وينقد يستعد واطمأن يطمئن وتعاد يتاد وكذا هذه الأفعال إذا بنيتها للفعل نحو مد مد وكذا نظائره وفي نحو مد مصدرا وكذلك إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واوه أو ياؤه نحو مدوا مدوا مدى الخ والادغام ممتنع في نحو مددت ومددنا ومددت

إلى مدتن) يعنى مددت مددًا مددت مددًا (ومددن ويمددن وتمددن وامددن ولا تمددن) هذه أمثلة نون جماعة النساء (و) الإدغام (جائز إذا دخل الجازم على فعل لواحد) أى جازم كان فيجوز عدم الادغام نظرًا إلى أن شرط الادغام تحرك الحرف الثانى وهو سا كن هنا فلا يدغم ويقال لم يمدد وهو لغة الحجازيين قال الشاعر :

ومن يك ذا فضل فيدخل بفضلہ على قومہ يستغن عنه ويذم

فان قوله ويذم مجزوم لكونه عطفا على يستغن وهو جواب لشرط أعنى من يك ويجوز الادغام نظرًا إلى أن السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الثانى ويدغم فيه الأول فيقال لم يمد بالضم أو الفتح أو الكسر كما سأتى إن شاء الله وهو لغة بنى تميم والأول هو الأقرب إلى القياس وفى التزيل ولا تمن تستكثر فان قلت إن السكون فى مددت ونحوه أيضا عارض فلم لا يجوز فيه الادغام قلت لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة وسكن ما قبلها دلالة على ذلك فالو حرك لزال الغرض ولأن الادغام موقوف على تحرك الثانى وهو موقوف على الادغام لئلا يتوالى الحركات الأربع فيلزم الدور وفى هذا نظر إذ تحرك الثانى لا يتوقف على الادغام بل على إسكان الأول وهو جزء الادغام لانفسه وإنما قال على فعل الواحد لأن الادغام واجب فى فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة كما مر وتمتنع فى فعل جماعة النساء فالجائز فى فعل الواحد غائبا كان أو مخاطبا أو متكلما وكذا فى الواحدة الغائبة ولفظ النصف رحمة الله عليه لا يشعر بذلك إذ لا يندرج فى لفظ الواحد الواحدة ولا يصح أن يقال المراد فعل الشخص الواحد مذكر كان أو مؤنثا لأنه يندرج فيه حيث فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب لاجاز اللهم إلا أن يقال قد علم حكمه فهو فى حكم المستثنى ولا يخلو عن تعسف فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين أو مفتوحه أو مضمومه (فان كان مكسور العين كيفر) أى يهرب (أو مفتوحه كيعض) الشئ ويعض عليه أى يأخذه بالسن (فتقول لم يفر ولم يعض بكسر اللام وفتحها) أما الكسر فلأن السا كن إذا حرك حرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التآخى ولأن الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذر الجر أعنى فى الأفعال فكذا جعل الكسر عوضا عن الجزم عند تعذر السكون وأما الفتح فلكونه أخف ولك أن تقول الكسر فى لم يفر لمتابعة العين وكذا الفتح فى لم يعض (وتقول لم يفر ولم يعض) فك الإدغام كماهولة الحجاز بين (وهكذا حكم يقشعر ويمحمر ويمحمر) يعنى تقول لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام وفتحها لما مر ولم يقشعر ولم يحمر ولم يحمارر فك الادغام وكسر ما قبل الآخر لأننا نقدر الأصل فى يحمر ويمحمر ويقشعر ويمحمرر ويقشعرر بكسر ما قبل الآخر فى المضارع وفى الماضى مفتوحة حملا على الأخوات نحو اجتماع يجتمع واستخرج يستخرج وقولهم ارعوى يرعوى واحواوى يحواوى يدل عليه (وإن كان العين من المضارع مضموما فيجوز فيه) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثلاث) يعنى الضم والفتح والكسر (مع الادغام ويجوز فكه) أى فك الادغام (تقول لم يمد بحركات الدال) الفتح للخفة والكسر لأنه الأصل فى حركة السا كن والضم لاتباع العين (و) تقول (لم يمدد) فك الادغام لما تقدم (وهكذا حكم الأمر) يعنى أمر المخاطب وأما أمر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعنى يجوز فى الأمر إذا كان لواحد المخاطب ما يجوز فى المضارع المجزوم ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واؤه أو ياءؤه وتمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء فان كان مكسور العين أو مفتوحه (فتقول فروعض بكسر اللام وفتحها) لما تقدم (وافرر واعضض) فك الادغام (وإن كان مضموم العين فتقول مد بحركات الدال) الضم والفتح والكسر (وامدد) فك الادغام لما ذكر فى المضارع وقد رويت الحركات الثلاث فى قول جرير :

إلى مدتن ومدد ويمددن
وتمدن وامددن ولا
تمدن وجاز إذا دخل
الجازم على فعل لواحد
فان كان مكسور العين
كيفر أو مفتوحه كيعض
فتقول لم يفر ولم يعض
بكسر اللام وفتحها فتقول
لم يفر ولم يعض وهكذا
حكم يقشعر ويمحمر ويمحمر
وإن كان العين من المضارع
مضموما فيجوز فيه
الحركات الثلاث مع
الإدغام ويجوز فكه
تقول لم يمد بحركات الدال
ولم يمدد وهكذا حكم الأمر
فتقول فروعض بكسر
اللام وفتحها وافرر
واعضض وإن كان مضموم
العين فتقول مد بحركات
الدال وامدد

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

والأعراف الأفضح الكسر في مثل هذه الصورة أعنى عند التقاء الساكنين وبما جاء بفك الإدغام قوله :

واعدد من الرحمن فضلا ونعمة عليك إذ ماجاء للخير طالب

والمراد جواز الإدغام وفكك عندنا وإلا فالإدغام واجب في بني تميم تمتع في الحجازين قالوا وإذا اتصل بالجزوم حال الإدغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الأفضح وروى رده بالكسر وهو ضعيف واعلم أن حكم الثلاثي المزيدي فيه في جميع ما ذكرنا حكم المجرد وإن لم يذكره المصنف اكتفاء بالأصل فليعتبره الناظر إذ لا يخفى شيء منه على من اطلع على ما ذكرنا (وتقول في اسم الفاعل مادة) بالإدغام وجوبا لاجتماع اللذين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على حده والأصل مادد (مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد) تقول في اسم (الفعل ممدود كمندود) من غير إدغام لحلول الفاصل بين حرفي التضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه وأما المزيدي فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابع للمضارع فإن كان من الأبواب المذكورة يجب وإلا يمتنع وأما الرباعي فلا مجال للإدغام فيه أصلا . فهذا أو أن نشعر القليل لتحقيق المقتل والمهموز وقدم المقتل على المهموز لماله من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز فكأنه يحرك نفس السامع في طلبه لكونه أكثر بحثا .

وتقول في اسم الفاعل مادة

مادان مادون مادة مادتان

مادات ومواد والمفعول

ممدود كمندود .

(فصل: في المقتل)

المقتل هو ما كان أحد

أصوله حرف علة وهي

الواو والألف والياء

وتسمى حروف المد واللين

والألف حيث تكون

نقلية عن واو أو ياء

(فصل: في المقتل) وهو اسم فاعل من اعتل أى مرض وصمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعتلال وأما في الاصطلاح (المقتل هو ما كان أحد أصوله) أى أحد حروفه الأصلية (حرف علة) واحترز بالأصلية عن نحو اعشوشب وقاتل وتفريق وأمثالها ودخل فيه نحو قلوب وعده وأمثالهما ولايتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف بأن اثنين من أصوله حرفا علة لأنه إذا كان اثنان منها حرفي علة يصدق عليه أن أحدها حرف علة ضرورة (وهى) أى حروف العلة (الواو والألف والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقبة العلة تغير الشيء عن حاله وعند بعضهم أن الحمزة من حروف العلة والجمهور على خلافه إذ لا يخفى فيها ما تجرى في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب وبذلك خرج المهموز عن حد المقتل (وتسمى) حروف العلة في اصطلاحهم (حروف المد واللين) أطلق المصنف هذا الكلام إلا أن فيه تفصيلا فلا بد علينا أن نشير إليه وهو أن حروف العلة إن كانت متحركة لا تسمى حروف المد واللين لا تتفاهم فيها وهذا في غير الألف وإن كانت ساكنة تسمى حروف اللين لما فيها من اللين لا تساع مخرجها لأنها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان وحيث إن كانت حركات ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الواو مضموما والألف مفتوحا والياء مكسورا تسمى حروف المد أيضا لما فيها من اللين والامتداد نحو قال ويقول وباع ويبيع وإلا تسمى حروف اللين لا المد لا تتفاهم فيها هذا في الواو والياء وأما الألف فيكون حرف مدأبدا وهما تارة يكونان حرفي علة قط تارة حرفي لين أيضا وتارة حرفي مد أيضا وحروف العلة أعم منهما وحروف اللين أعم من حروف المد وهذا ولكنهم يطلقون على هذا الحروف حروف المد واللين مطلقا والمصنف جرى على ذلك ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين أنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لا تساع مخرجها فإن المخرج إذا تسع انتشر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب (والألف حيث) أى حين إذ كان أحد الحروف الأصول من المقتل (تكون منقلبة عن واو أو ياء) نحو قال وباع لأن الحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرد وهى من الثلاثي متحركة أبدا في الأصل والألف ساكنة فلا تكون أصلا وأما الرباعي فإن الحروف الأصول تكون متحركة إلا الثاني فلا يجوز أن يكون الثاني ألفا لا لتباسه بفعل من الثلاثي المزيدي فيه ولا تمتنع كونه أصلا في الثلاثي فحمل عليه الرباعي واحترز بقوله حيث إن الألف في نحو قاتل وأحمار

وتباعد مما ليس من الحروف الأصول فانها ليست منقلبة بل هي زائدة . واعلم أن الألف في الأفعال كلها وفي الأسماء المتمكنة إما أن تكون زائدة أو منقلبة بخلاف الأسماء الغير المتمكنة والحروف نحو مقي ومهما وبلى وعلى وما أشبه ذلك فانها فيها أصلية. واء أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق كمعتل الفاء والعين واللام وغير ذلك فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله (وأنواعه سبعة) لأن حرف العلة فيه إما أن يكون متعددا أولا فان لم يكن متعددا فلما فاء أو عين أو لام فهذه ثلاثة أقسام وإن كان متعددا فلما أن يكون اثنين أو أكثر فالثاني قسم واحد والأول إما أن يفترقا أو يقرنا فان افترقا فهو قسم آخر وإن اقرنا فلما أن يكون فاء وعينا أو عينا ولما فهذان قسمان آخران فالمجموع سبعة أنواع: النوع (الأول) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية أى الذى اعتل فاؤه قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه واستعماله ثم قدم المعتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام وهو ما يكون فاؤه حرف علة (ويقال له المثال لمثاله) أى مشابهته (الصحيح في احتمال الحركات) تقول وعد وعدا وعدوا كما تقول ضرب ضربا وضربوا بخلاف الأجوف والناقص والفاء إما أن يكون واوا أو ياء إذ الألف ليس بأصل ولا يمكن أن يكون فاؤه ألفا لسكونه وقدم بحث الواو لأن له أحكاما ليست للياء فقال (أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذى) يكون (على) وزن (يفعل بكسر العين) لانه لما وقع بين الياء والكسرة تقل كالضمة بين الكسرتين فحذفت ثم حملت عليه أخواته أعنى التاء والنون والهمزة (و) تحذف أيضا (من مصدره) أى مصدر المعتل الفاء (الذى) يكون (على) وزن (فعله بكسر الفاء وتسلم) الواو (في سائر تصاريفه) أى في باقى تصاريف المعتل الفاء من الماضى واسم الفاعل واسم المفعول (تقول وعد) بسلامة الواو (بعد) بحذفها كما مر (عدة) بحذفها لأنها مصدر على فعلة الأصل وعدة فقلت كسرة الواو إلى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو قليل عدة على وزن علة وقيل الأصل وعد حذفت الواو لما مر ثم زيدت التاء عوضا عنها. واعلم أن مراد المصنف بقوله يكون على وزن فعلة أن يكون مما حذفت الواو من مضارع لأن المصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على فعلة إلا فيما كان المضارع منه على يفعل بالكسر بحكم الاستقرار والوجه اسم المصدر ويحوز أن يكون الضمير في مصدره راجعا إلى المضارع المذكور فالصدر إن لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثقل كما مثل له بقوله (ووعدا) وإن كان مكسور الفاء لكن لما لم يحذف الواو من فعله لا يحذف منه أيضا مثل الوصال مصدر واصل يواصل (فهو واعد) في اسم الفاعل (وذلك موعود) في اسم المفعول بسلامة الواو (والأمر عدو انتهى لاتعد) في أمر المخاطب بحذف الواو. فان قلت كان عليه ذكر حذفها فى الأمر أيضا قلت إنه فرع المضارع وقد علمت الحذف فى الأصل فكذلك فى الفرع فلا حاجة إلى ذكره أو تقول إن الأمر ليس فيه واو فتحذف لأن المضارع هو تعد بلا واو وحذف حرف المضارعة وأسكن آخره قليل عد وأما الجحد والأمر باللام والنون فهو مضارع نحو ليعد ولا تعد ولم يعد ولا يعد (وكذلك ومق) أى أحب (عق مقة) بسلامة فى الماضى وحذفها فى المضارع والمصدر وهذا من باب حسب يحسب والأصل يومق ومقة ومقاء وإذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة (فاذا أزيلت كسرة ما بعدها) أى ما بعد الواو (أعيدت الواو المحذوفة) لزوال علة حذفها (نحو لم يواعد) فى البنى للمفعول لأن ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح أبدا وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو يطاء ويسع ويضع وأمثال ذلك كما سيحىء ونحو قولهم لم يلبده بسكون اللام وفتح الدال والأصل لم يلبده نحو لم يعبده والواو محذوفة أسكنت اللام تشبيها له بكتف فاز أصله كتف بكسر التاء فأسكنت فاجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين إذ لو حرك الأول لزال الغرض فقد زال كسر ما بعد الواو فى الصورتين ولم يعد قال الشاعر :

عجبت لمولود وليس له أب وذى ولد لم يلبده أبوان

وأنواعه سبعة: الأول المعتل الفاء ويقال له المثال الصحيح فى احتمال الحركات أما الواو فتحذف من المضارع الذى على ياء بكسر العين ومن مصدر الذى على فعلة بكسر الواو وتسلم فى سائر تصاريفه وعدة وعدة وو فهو واعد وذلك موعود والأمر عد والنهى لا. وكذلك ومق يعق مقة فاذا أزيلت كسرة ما بعده أعيدت الواو المحذوفة نحو لم يواعد

ويمكن أن يدفع بالغاية (وتثبت) عطف على قوله فتحذف أى الواو تثبت (في يفعل بالفتح) أى بفتح العين لعدم ما يقتضى حذفها إذ الفتحة خفيفة (كوجل) بالكسر أى خاف (بوجل) بالفتح وفيه أربع لغات الأولى بوجل وهو الأصل والثانية يبجل بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو والثالثة ياجل بقلب الواو لأنها أخف والرابعة يبجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلة كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لتقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بنى أسد لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعة إلا أنه يختص بغير الياء فلا يكسرون الياء ولا يقولون هو يعلم لثقل الكسرة على الياء وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة يقولون هو يبجل وأنت تبجل وأنا أبجل ونحن نبجل ، قال الشاعر :

قعيدك أن لاتسمعين ملامة * ولا تسكني قرح الفؤاد فيجما

بكسر الياء والأصل يوجع (والأمر منه ابجل) أمر من توجل (أصله اوجل) بكسر الهمزة (قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها) وهذا قياس مطرد لتعسر النطق (بالواو المكسور ما قبلها فان انضم ما قبلها) أى ما قبل الياء المتقلبة عن الواو في نحو ابجل (عادت الواو) لزوال علة القلب أعني كسر ما قبل الواو (تقول يازيد ابجل تلفظ بالواو) لزوال الكسرة لسقوط الهمزة في الدرج (وتكتب بالياء) لأن الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فالابتداء فيه بالياء نحو ابجل فتكتب بالياء فلو كتبت في الكتب التعليمية بالواو فلا بأس به فإنه لتوضيحه وتفهمه المستفيدين (وتثبت) الواو (في يفعل) أيضا (بالضم) لا تنفاء مقتضى الحذف (كوجه) أى صار شريفاً (والأمر أوجه والهي لا توجه) نحو حسن يحسن أحسن لا تحسن وكذا بواقي الأمثلة ثم استشعر اعتراضاً على قوله وتثبت في يفعل بالفتح بأن نحو يطأ ويسع الخ بالفتح وقد حذفت الواو وأجاب بقوله (وحذفت الواو من يطاء ويسع ويضع ويقع ويدع) أى يترك (ويجب لأنها في الأصل يفعل بالكسر ففتح العين) بعد حذف الواو (لحرف الحلق) فيكون الحذف من يفعل بالكسر لكن يرد على المصنف أنه قال إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو أعيدت الواو ، فان قلت كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام فم فتح ، قلت حاصل الكلام أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرم قاعدتهم وإلا فمن أين لهم بهذا وكذا جميع الادل فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك في يطاء ويضع ويدع يشكل في مثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين كسلم يسلم فلم يحكم بأنه في الأصل يفعل مكسور العين وهو شاذ (وحذفت) أيضا (من يذر) مع أنه ليس مكسور العين وليس فتحه لأجل حرف الحلق لكن حذفت (لسكونه بمعنى يدع) فكما حذفت من يدع حذفت من يذر (وأما تودع ودع) ماضى (يذر) يعنى لم يسمح من العرب ودع ولا وذر وسمع يدع ويذر فعلم أنهم أماتوا ما تركوا استعماله ما قال في الصحاح قولهم دعه أى تركه وأصله ودع يدع وقد أميت ماضيه لا يقال ودعه وإنما يقال تركه ولا وادع ولكن يقال تارك ، وربما جاء في ضرورة الشعر ودع قال :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

وقال : إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواحد مصدق

وذره أى دعه وهو يذره أى يدعه أصله وذر يذر أميت ماضيه لا يقال وذر ولا واذر ولكن ترك فهو تارك انتهى كلامه وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث لأنه جاء في غير الضرورة ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه إذا لم يكن ماضيه ولا فاعله ولا مصدرها مستملا فلما الدليل على أن فاعله هو أوفأجاب بقوله (وحذف الفاء) في المستقبل (دليل على أنه) أى الفاء (واوى) إذ لو كان ياء لم تحذف كما سيجي (وأما الياء

وتثبت في يفعل بالفتح كوجل بوجل والأمر منه ابجل أصله اوجل قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فان انضم ما قبلها يازيد عادت الواو تقول يازيد ابجل تلفظ بالواو وتكتب بالياء وتثبت في يفعل بالضم كوجه والأمر أوجه والهي لا توجه وحذفت الواو من يطاء ويسع ويضع ويقع ويدع : يجب لأنها في الأصل فعل الكسر ففتح العين لحرف الحلق وحذفت من يذر لسكونه بمعنى يدع وأما تودع ودع وذر وحذف الفاء دليل على أنه واوى . وأما الياء

فثبت على كل حال) سواء وقعت في الماضي أو في المضارع وفي الأمر أو غيرهما سواء ضم ما بعدها أو فتح أو كسر لأنها أخف من الواو (نحو يمن يمن) تحسن يحسن من اليمن وهو البركة يقال يمن الرجل يمن إذا صار ميمونا (ويسر يسر) كضرب يضرب من اليسر وهو قمار العرب بالأزلام وجاء يسر يسر بالضم فيهما لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول لأن مثال الضم مذكور (ويش يأس) كعلم يعلم أى قنط وقد جاء يش يش بالكسر لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول وجاء يش بخذف الياء ويأش بقلبها ألفا تخفيفا وهما من الشواذ (وتقول في الفعل من الياء) أى مما فاؤه ياء (أيسر) في الماضي (يوسر) في المضارع (إيسار) في الصدر ولما كانت الواو واقعة بين الياء والكسرة مثلها في يوسع ولم تحذف أجاب بأنه لم تحذف مع مقتضى الحذف لأن حذف الواو من يوسر مع حذف الهمزة إذ الأصل يويسر كما تقدم إجحاف أى إضرار بالكافة لتأديه إلى حذف حرفين ثابتين في الماضي وهذا في بعض النسخ والحق أنه حاشية ألحقت بالمتن يمكن الجواب أيضا بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة لأن المحذوف في حكم الثابت وبأن الثقل هنا منتف لا تضام ما قبل الواو (فهو موسر) اسم فاعل (أصله ميسر فقلت الياء) منها من المضارع واسم الفاعل (واو) إذ الأصل ييسر وميسر لأنه ياء وإنما فليت واو (لسكونها) أى سكون الياء (وانضمام ما قبلها) وذلك قياس مطرد لتعسر النطق بالياء الساكنة المضمومة ما قبلها بشهادة الوجدان (وتقول في افتعل منها) أى من الواوى والياءى (نحو اتعد) من الوعد هذا في الواوى أصله او تعد فقلت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء إذ الإدغام يرفع الثقل ولم تقاب ياء على ما هو مقتضاه لأنها إن قبلت ياء أو لم قبلت لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد كما ذكره ابن الحاجب وفيه نظر لأنه لو قبلت الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم كافي الياء الثقيلة عن الهمزة لما ساند كره في المهموز وفي بعض النسخ (وفي افتعل منها قبلان) أى الواو والياء (تاء وتدغان) أى التاءان الثقيلتان عنهما (في التاء) أى في تاء الفعل (نحو اتعد) والأولى أصح رواية (تعد) أصله يوتعد (فهو متعد) أصله مو تعد فقلت الواو فيها تاء وأدغمت في تاء افتعل حملا لهما على الماضي (واتسر يتسر فهم متسر) هذا في الياء والأصل ايتسر يتسر فهو متسر فقلت الياء تاء وأدغمت في التاء لاهتمامهم بالإدغام لأنه يصير الحرفين كحرف واحد ولما جاء في افتعل منها لغة أخرى من غير إدغام أشار إليها بقوله (ويقال ايتعد) بقلب الواو ياء فان زالت كسرة ما قبلها لم يحز قلب الواو ياء نحو او تعد ولما حمل جار الله قول الشاعر * وابتصلت بمثل ضوء الفرقد * على أن الياء بدل من التاء في ابتصلت ولم يجعله بدلا من الواو والسكن يلزم أهل هذه اللغة أن يقولوا او تعدوا وتصل باثبات الواو إذ لا علة للقلب اللهم إلا أن قلب لسكراتهم اجتماع الواوين فحينئذ يمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل منهم (ياتعد) بقلب الواو ألفا لأنه وجب قلبه كافي الماضي ولم يمكن الياء لثقلها فقلت ألفا لخفتها (فهو متعد) على الأصل إن كان من يوتعد وإن كان من ياتعد فقلت ألفا ووا لانضمام ما قبلها وذلك قياس مطرد (وايتسر) على الأصل (ياتسر) بقلب الياء ألفا تخفيفا لثقل الياءين (فهو متسر) بقلب الياء واو إن كان من ييتسر على الأصل أو قلب الالف واو إن كان من ياتسر (وهذا مكان موتس فيه) في اسم المفعول كما في اسم الفاعل وعبر عنه بهذه العبارة لأن الاتسار لازم فيجب تعديته بحرف الجر ليبنى منه اسم المفعول فعداه بنى ومعنى ذلك أى هذا مكان يلعب فيه القمار (وحكم) ودود كحكم عض (يعنى أن المعتل القائم من المضاعف حكمه حكم للمضاعف من غير المعتل في وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه وسائر أحكامه من الإعلال) (وتقول في الأمر ايدد كاعضض) والاصل أودد ويجوز ود بالفتح والكسر كعض وذ كر ايدد لما فيه من الإعلال. واعلم أن المضاعف المعتل الواو لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين أما الضم فلأنه منتف من اللثال الواوى قطعاً إلا ما جاء في لغة بني عامر من وجد بجذ بالضم وهو ضعيف والصحيح

فثبت على كل حال نحو
يمن يمن ويسر يسر
ويش يش وتقول في افتعل
من الياء أيسر يوسر
إيسار فهو موسر أصلا
ميسر فقلت الياء واو
لسكونها وانضمام ما قبلها
وتقول في افتعل منها نحو
اتعد يتعد فهو متعد واتسر
يتسر فهو متسر. ويقال
اتعد ياتعد فهو متعد
وايتسر ياتسر فهو متسر
وهذا مكان موتس فيه
وحكم ودود كحكم عض
يعنى وتقول في الأمر
ايدد كاعضض

وإذا بنيت للمفعول كسرت
 الفاء من الجميع فقلت صين
 واعتلله بالنقل والقلب
 وبيع واعتلله بالنقل تقول
 في المضارع يصون ويبيع
 وإعلاهما بالنقل وخاف
 وهاب وإعلاهما بالنقل
 والقلب ويدخل الجازم
 على المضارع فيسقط العين
 إذا سكن ما بعدها وثبت
 إذا تحرك ما بعدها تقول
 لم يصن لم يصونا لم يصونا
 لم تصن لم تصونا لم يصن
 لم تصن لم تصونا لم تصونا
 لم تصوني لم تصونا لم تصن
 لم أصن لم نصن وهكذا
 قياس لم يبع لم يبعوا
 ولم يخف لم يخافوا
 وقس عليه الأمر نحو صن
 صونا صونا صوني صونا
 صن وبالتأ كيد صون
 صونان صون صون صون
 صونان صنتان وبالخطبة
 صون صون صون صون وبع
 يبع يبعوا يبع يبع
 وخف خافا خافوا - افي
 خافا خفن وبالتأ كيد
 يبعن يبعان يبعن يبعن
 يبعان يبعان وخافن خافان
 خافن خافن خافان خفان

صونا فلأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء وأما في نحو صون فلأن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالم متصل وتحقيق هذا الكلام أنا نسيب ضمير الفاعل المتصل ونون التأكيد مع المستتر بجزء من الكلمة في امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلا فلننسيب الحركة الواقعة بينهما بحركة أصل الكلمة حتى كأن المجموع كلمة واحدة ثم نستدير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركة العارضة فنثبت معها العين مثله مع الحركة الأصلية هذا إنما يكون إذا لم يكن الحرف الذي قبل ضمير الفاعل موضوعا على السكون كتاء التأنيث في الفعل نحو دعت دعنا دون دعانا فلي تأمل. فإن قلت لم يبعد المحذوف في نحو تخشون وارضون وأمثال ذلك ولم يقل لا تخشون وارضون مع أن ههنا أيضا نون التأكيد كجزء من الكلمة. قلت لأن كون نون التأكيد كجزء من الكلمة إنما هو مع غير البارز والضمير في نحو لا تخشون وارضون وبارز وهو الواو بخلاف نحو يبعين وخافن والسرفي ذلك أن الأصل فيها أن تكون كالجزء لأنه حرف التصق به لفظا ومعنى فأشبهت ضمير الفاعل المتصل وهذا إنما يتحقق في غير البارز إذا لفاصل بينهما بخلاف البارز فإنه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق في الاتحاد اللفظي فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل هذا ما أظن [وهي نافائدة لا بد من التنبيه لها] وهي أن المراد بالمتصل في هذا المقام هو الألف الذي هو ضمير الفاعل للثلاثين دون الواو والضمير وبائه ولا يجب أن لا يجوز في أغزوا أغزن بدون إعادة اللام لأنه لا يعاد عند المتصل الذي هو الواو وكذا في نحو أغزى أغزن بالكسر وهذا ظاهر (ومزيد الثلاثي الأجوف لا يعتل منه إلا أربعة أبنية) اعلم أن الزيادة جاءت متعدية وغيرها يقال زاد الشيء وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح غير معتد به لأنهم يقولون الحرف الزائد دون المزيد والمزيد عندهم إذا كان مع في فهو اسم المفعول وإلا فيحتمل أن يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر أي المزيد فيه ويحتمل أن يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فعنى مزيد الثلاثي المزيد فيه من الثلاثي أو محل الزيادة منه ويجوز أن تكون الإضافة على معنى اللام فالمراد أن الثلاثي المزيد فيه المعتل العين لا يعتل منه إلا أربعة أبنية (وهي أفعال نحو أجاب يجيب) والأصل أجوب أجوب بقلب حركة واو منها إلى ما قبلها وقلبت في الماضي ألفا لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها وفي المضارع ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (إجابة) أصلها أجوابا بقلب حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفا كفي الفعل ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الآخر وقد تحذف نحو قوله تعالى إقام الصلاة والمحذوف ألف إفعال لاعتين الفعل عند الحليل وسيبويه والوزن أفعلة، وعين الفعل عند الأختص والوزن إقالة ولكل مناسبات تطوع عليها في مصون ومبيع وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصل صريح في أن المحذوف العين وإنما فعلوا هذا الإعلال حملا على الجبر ولذا لم يعملوا نحو عور وسود من الألوان والعيوب كما لم يعملوا نحو أعور وأسود لأنهم يقولون الأصل في الألوان والعيوب أفعال وفعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما فلا تعل كما لا تعل الأصل وهذا عكس سائر الأبواب ومنهم من لا يلج الأصل ويعل فيقول أعار وأساد وعار وساد وهو قليل. قال الشاعر * أعارت عينه أم لم تعارا * ونحو أحييت وأغيت وأغيمت وأطيت وأحوش وأطول وأحول من الشواذ جئ بها للنسب على الأصل وكذا سائر تصاريدها وجاء في هذه الأفعال الإعلال والأول هو الفصحح وعليه قول امرئ القيس :

فثلثك جلي قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي غمام محول

وروي الأصمعي غمام مغيل (و) استفعل نحو (استقام يستقيم استقامة) كأجاب يجيب إجابة بعينها ونحو استحوذوا استصوبوا واستجوبوا واستنوقوا الجمل من الشواذ تنبيه على الأصل وقال أبو زيد بهذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل كذا في الصحاح (و) انفعل نحو (انقاد) ينقاد والأصل انقود ينقود (انقيادا) والأصل انقوا إذا حذف حركة الواو ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل وكذا

مزيد الثلاثي الأجوف
لا يعتل منه أربعة أبنية
يعنى أفعال نحو أجاب
يجيب إجابة واستقام
يستقيم استقامة وانقاد
ينقاد

في كل مصدر أعل فعله نحو قام يقوم قياما والأصل قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وقولهم حال يحول حولا
 شاذ كذا ذكره وفيه نظر لأنه اسم مصدر كأم ولم تنقل حركة الياء إلى ما قبله حتى ينقلب ألفا كما في إقامة
 لأن ذلك فرع الفعل في الإعلال ولم تنقل في فعله ثلاثا لزم الالتباس بمصدر افعل (و) افععل نحو (اختار يختار)
 والأصل اختير يختير قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (اختيارا) على الأصل لعدم موجب
 الإعلال وإن كان واو يا قلبت الواو في المصدر ياء كأم في انقيادا ولم يعلاوا نحو احتوروا واحتوشوا لأنه بمعنى
 تفاعلوا فحمل عليه (وإذا بنيتها للمفعول) أي هذه الأربعة (قلت أجيح يحجب) والأصل أجوب أجوب
 نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت في الماضي ياء كما في يوجب وفي المضارع ألفا كما في أجاب (واستقيم
 يستقام) والأصل استقوم يستقوم فنقلت وقلبت (واقيد) أصله اتقود فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها
 قلبت ياء كما في صين (ينقاد) أصله ينقود قلبت الواو ألفا (واختير) أصله اختير نقلت كسرة الياء إلى
 ما قبلها كما في بيع (يختار) أصله يختير ويجوز فيهما الياء والواو والإشمام كما في صين ويسع لأما مثلهما
 في ضم ما قبل حرف العلة في الأصل بخلاف أجيح واستقيم فانه ساكن فلا وجه للواو والإشمام والانتقاد
 لازم فلا بد من تعديته بحرف الجر ليبنى للمفعول نحو اتقيد له فهو محذوف فهذه الأربعة مثل المجرد في
 الإعلال فأجرى عليها أحكامه من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة بالتحركة به وعند دخول الجازم
 إذا سكن ما بعده ونحو ذلك (والأمر منها) أي من هذه الأربعة (أجب) أمر من تجوب والأصل
 أجوب أعل إعلال تجيب وقس على ذلك البواقي وإن شئت قلت إنه مشتق من تجيب بالإعلال وحذفت
 العين لسكون ما بعدها كما في بع وأثبتت في (أجيبا) كما في يباع (واستقم استقما) واقتدا اقتادا واختر
 اختارا) كذلك والضابط ما ذكرنا وأنه يحذف إذا سكن ما بعده ويثبت إذا تحرك حركة أصلية
 أو مشابهة لها نحو أجيبا وأجيوا الخ بخلاف نحو أجيح القوم واستقيم الأمر فنذكر لما تقدم إذ لا حاجة
 لإعادته فمن لم يستضيء بمصباح لم يستضيء بمصباح (ويصح) أي لا يعلى جميع ما هو غير هذه الأربعة (نحو قول
 وقول وتقول وتقول وزين وزين وسائر وتسار وأسود وأسودا وبيض ويايض وكذا) (يصح) سائر
 تصاريفها) أي جميع تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
 وغير ذلك فصرف جميعها تصريف الصحيح بعينه لعدم علة الإعلال وكون العين في هذه الأمثلة في غاية
 الخفة لسكون ما قبله فان قلت ما قبل العين في افعل واستفعل أيضا ساكن وقد أعل حمل على المجرد فلم تمحل
 هذه أيضا حمل عليه. قلت لأنه لا مانع من الإعلال فيهما لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه بخلاف
 هذه لأنه لا يقبله أما الألف فظاهر وأما الواو والياء فلا أنه يؤدي إلى الالتباس فتدبر. واعلم أن لبنى
 للمفعول من قاول وقول ومن يقاول وتقول بلا إدغام لثلاثا يلتبس باللبنى للمفعول من قول وتقول وكذا
 سوير وتسوير بلا قلب الواو ياء لثلاثا يلتبس به نحو زين وزين (واسم الفاعل من الثلاثي المجرد المعتل
 عيته بالهمزة) سواء كان واويا أو يائيا (كصائن وبائع) والأصل صاون وبائع قلبت الواو والياء همزة
 لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما هكذا قال بعضهم والحق أنهما قلبتا ألفا كما في الفعل ثم قلبت الألف
 المنقلبة همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين إذا الحذف يؤدي إلى الالتباس واختص الهمزة لقرنها من
 الألف وإنما كان الحق هذا لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على الفعل فالمناسب أن يعلى مثله ويشهد بذلك
 صحة عاور وصايد ورجح الأول بقلة الإعلال ووقع في الفصل في بحث الإبدال أن الهمزة متقلبة عن
 الألف المنقلبة وفي بحث الإعلال أنها متقلبة عن الواو والياء فكانه قصر مسافة في بحث الإعلال لما علم
 ذلك من بحث الإبدال ولفظ المصنف يصح أن يحمل على كل من الوجهين وتسكت الهمزة بصورة الياء لأن
 الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تسكت بحرف حركتها وقد جاءت غير منقوطة لافرق بين الياء الخالصة

واختار يختار اختيارا وإذا
 بنيتها للمفعول قامت أجيح
 يحجب واستقيم يستقيم
 واقيد ينقاد واختير
 يختار والأمر منها أجب
 أجيلا واستقم استقما واقدا
 اقتادا واختر اختارا ويصح
 نحو قول وقول وتقول
 وشاول وزين وتزين
 وسائر وتسار وأسود
 وأسودا وبيض ويايض
 وكذا سائر تصاريفها واسم
 الفاعل من الثلاثي المجرد
 المعتل عيته بالهمزة كصائن
 وبائع.

وبين الياء التي هي صورة الهمزة ونقطها الحن كافي قائلة وقد جاء في الشواذ حذف هذه الألف دون قلبها همزة كقولهم شاك والأصل شاوك قلبت الواو ألفا وحذفت الألف ووزنه قال وليس المحذوف ألف فاعل لأن حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى على شفا جرف هار ووزنه فعل قصر عن فاعل نظير شاك في شاوك وألفه ليست بألف فاعل وإنما هي عينه وأصله هو ذوشوك وقال في الفصل ورعا يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم من يقلب أي يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقول شا كوثم يعله إعلال غاز وجاء كما يذكرون يقول شاكي على زنة فاعل فعلى هذا تقول جاءني شاك ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فيهما ورأيت شا كيا باثبات الياء لخفة الفتحة وعلى الحذف تقول جاءني شاك بالضم ورأيت شا كا بالفتح ومررت بشاك بالكسر (و) اسم الفاعل من الثلاثي (الزيدية) يعتل بما اعتل به المضارع كمجيب (و) الأصل مجوب (ومستقيم) والأصل مستقوم (ومنقاد) والأصل منقود (ومختار) والأصل مختير وإن لم يكن من الأبنية الأربعة لا يعتل كما تقدم (واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالنقل وبالحذف كمصون ومبيوع والمحذوف واو مفعول عند سيويه) لأنهم زائدوا الزائد بالحذف أولى فالأصل مصوون ومبيوع نقلت حركة العين إلى ما قبلها وحذف واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء في مبيوع ثلاثين قلب واوا فيلتبس بالواوي فمصون مفعول ومبيوع مفعول (و) المحذوف (عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش) لأن العين كثيرا ما يعرض له الحذف في غير هذا الوضع فحذفه أولى فأصل مبيوع مبيوع نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء ثلاثين قلبت بالواوي ومذهب سيويه أولى لأن التقاء الساكنين إنما يلزم عند الثاني فحذفه أولى ولأن قاب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل بما قال سيويه لدفع الالتباس أيضا فإن قبل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لانسلم أنها علامة بل هي إشباع للضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا والعلامة إنما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة للمفعول في المزيدية من غير واو فإن قيل إذا اجتمع الزائد مع الأصل في المحذوف هو الأصل كالياء من غار مع وجود التنوين وإذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وأما قولهم مشيب في الواوي من الشوب وهو الخط ومهوب في اليائي من الهيبة فمن الشواذ والقياس مشوب ومهيب (ونونيم يثبتون الياء) وفي بعض النسخ يتممون الياء دون الواو لأنها أخف من الواو (فيقولون مبيوع) كما يقولون مضروب وهذا قياس مطرد عندهم ، قال الشاعر :

حق تذكر بيضات وهيجه يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم

وقال : قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد معيون

ولم يجي ذلك من الواوي قال سيويه لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات وروى ثوب مصوون ومسك مدووف أي مبلول وضعف قول مقوول وفرس مقوود (و) اسم المفعول (من) الثلاثي (الزيدية) يعتل بالنقل وبالقلب) أي قلب العين ألفا كافي المبني للمفعول من المضارع (إن اعتل فعلة) أي فعل اسم المفعول وهو المبني للمفعول من المضارع بأن يكون من الأبنية الأربعة (كمجيب ومستقام ومنقاد ومختار) والأصل مجوب ومستقوم ومنقود ومختير وإنما قال ههنا بالقلب وفي اسم الفاعل بما اعتل به المضارع لأن القلب هنا لازم كفعلة بخلاف اسم الفاعل فإنه قد يكون وقد لا يكون كمجيب من باع فإنه لا قلب فيه (النوع الثالث) من الأنواع السبعة (المعتل اللام) وهو ما يكون لامه حرف علة (ويقال له الناقص) لنقصان آخره من بعض الحركات (و) يقال له (ذوالأربعة) أيضا (لكون ماضيها على أربعة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك) نحو

والمزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع كمجيب ومستقيم ومنقاد ومختار واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالنقل وبالحذف كمصون ومبيوع والمحذوف واو مفعول عند سيويه وعين الفعل عند أبي الحسن الأخفش ونونيم يثبتون الياء فيقولون مبيوع ومن المزيد فيه يعتل بالنقل وبالقلب إن اعتل فعلة كمجيب ومستقام ومنقاد ومختار.

(النوع الثالث)

المعتل اللام ويقال له الناقص وذوالأربعة لكون ماضيها على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك

غزوت وورميت. فان قيل هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات. قلت هو في غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص فان كونه على ثلاثة أحرف ههنا أولى منه في الأجوف ليكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغير فلما خالف ذلك وبقي على الأربعة سمى بذلك وأيضا تسمية الشيء بالثي لانتقضى اختصاصه به (فالمجرد قلب الواو والياء) اللتان هما لام الفعل من الناقص (ألفا إذا تحركتا وافتتح ما قبلهما كغزا ورعى) في الفعل الماضي والأصل غزو ورعى (وعصا ورعى) في الاسم والأصل عصو ورعى قلبتا ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين والنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء فيهما فرقا بينهما وبين النقلبة من الواو. وقوله إذا تحركتا احتراز عن نحو غزوت وورميت وقوله وافتتح ما قبلهما احتراز عن نحو الغزو والرعى ونحو لن يغزو ولن يرعى وكان عليه أن يقول إذا تحركتا وافتتح ما قبلهما ولو لم يكن بهما ما يوجب فتح ما قبله احترازاً من نحو غزوا ورعيا وعصوا وورعيا ورضيان وارضيا ويغزوان ويرميان مبينين للمفعول فان ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها فلا تقاب اللام في هذه الأمثلة لئلا تزول الفتحة لو قلبت ألفا وحذفت الألف لأدى إلى الالتباس ولو في صورة قدبر وأما في نحو ارضين واخنين من الواحد المؤكد بالنون فلم يقلب ياؤه ألفا لأنه مثل ارضيا واخشيا لما مر أن النون مع الاستتار كألف التثنية والمصنف ترك هذا القيد اعتماداً على أمثله وعلى ما سيجي (وكذلك الفعل الزائد على الثلاث) قلب لامة ألفا عند وجود العلة المذكورة وكذلك اسم المفعول من المزيد فيه فان ما قبل لامة يكون مفتوحاً ألبتة. ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر بقوله (كأعطى) والأصل أعطو (واشترى) والأصل اشترى (واستقصى) والأصل استقصو وقلب الواو من أعطو واستقصو ياء لما سيجي ثم قلبت الياء من الجميع ألفا وهذا هو السرف في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله وكذلك فافهم فانه رمز خفي وقالوا إنما يقلب ألفا بمرتين (واسم المفعول منه كالمعطى والمشتري والمستقصى) أيضاً وكذلك ولما ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ومثل ثلاثة أمثلة لأن الزائد إما واحداً أو اثنان أو ثلاثة وذكر اسم المفعول مع اللام لتبقى الألف ليتحقق ما ذكر إذ لو لا اللام لحذفت الألف لالتقاء الساكنين بينهما وبين التنوين فكان الأولى فيما تقدم أن يقول كالعصا والرعى (وكذلك) قلبان ألفا ولو كان في الواو بمرتين (إذا لم يسم الفاعل) أي في المبنى للمفعول (من المضارع) مجرداً كان أو مزيداً فيه لأن ما قبل لامة مفتوح ألبتة (كقوله يعطى ويغزى) والأصل يعطو ويغزو وقلب الواو ياء فيهما (ورعى) أصله رعى ثم قلبت الياء من الجميع ألفا ولذا تكتب بصورة الياء وإنما قال من المضارع لأن المبنى للمفعول من الماضي سيذكر حكمه (وأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقاً) أي إذا اتصل به واو ضمير جماعة المذكور سواء كان ما قبل اللام مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً واو كان اللام أو ياء مجرداً كان الفعل أو مزيداً فيه لأن اللام وما قبله متحركان في هذا المثال ألبتة وحركة اللام الضمة لأجل الواو كنصروا وضربوا فحركة ما قبلها إن كانت فتحة تقلب اللام ألفا ويحذف الألف لالتقاء الساكنين وإن كانت ضمة أو كسرة تسم طان أو تنقلان لما سنده مفعلاً لتقلبها على اللام فتسقط اللام لالتقاء الساكنين في السكت وجب حذف اللام (و) تحذف اللام أيضاً (في مثال فعلت وفعلنا) أي إذا اتصل بالماضي تاء التأنيث (إذا افتتح ما قبلها) أي ما قبل اللام كغزوت وغزتا وورميت ورمتا وأعطت وأعطتا واشترت واشترتا واستقصت واستقصتا والأصل غزوت وغزتا وورميت ورميت الخ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وافتتح ما قبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهو في فعل الاثنين تقديرى لأن التاء ساكنة تقديرى لأن المتحركة من خواص الاسم فمرشت الحركة ههنا لأجل ألف التثنية فلا عبرة بحركته ومنهم من لا يلح هذا ويقول غزانا ورمانا وليس بوجه (وثبت اللام في غيرها) أي في غير مثال فعلوا مطلقاً ومثال فعلت وفعلنا مفتوحاً ما قبل اللام وهو

فالمجرد قلب الواو والياء
ألفا إذا تحركتا وافتتح
ما قبلهما كغزا ورعى
وعصا ورعى وكذلك
الفعل الزائد على الثلاث
كأعطى واشترى واستقصى
واسم المفعول منه كالمعطى
والمشتري والمستقصى
وكذلك إذا لم يسم الفاعل
من المضارع كقوله
يعطى ويغزى ورعى وأما
الماضي فتحذف اللام منه
في مثال فعلوا مطلقاً وفي
مثال فعلت وفعلنا إذ
افتتح ما قبلها وثبت
اللام في غيرها

غاز غازو) كناسر كما مر (قلت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها) فصار غاز وذلك قياس مستمر وكذا راض أصله راضو جعل راضى وأصل رام راي فحذفت ضمة الياء من الجميع استقلا فاجتمع ساكنان الياء والتونين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التونين لأنها حرف علة والتونين صحيح فحذفها أولى فان زال التونين أعيدت الياء نحو الغازي والرامي والراضي وإنما لم يذكر المنصرف رحمة الله عليه هذا الإعلال لأنه قد تقدم في كلامه مثله أعنى حذف الضمة ثم اللام بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء (كما قبلت) الواو ياء في المبنى للمفعول من الماضي (في) نحو (غزى) والأصل غزو وقبيلة طي يلقبون الكسرة من المبنى للمفعول من المعتل اللام فتحة واللام ألفا فيقولون غزاورمى ورضى ونحو ذلك قال قائلهم : نستوقد النبل بالحضيض ونض طاد نفوسا بنت على الكرام

والأصل بنيت قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (ثم قالوا غازية) بقلب الواو مع عدم تطرفها (لأن المؤنث فرع المذكر) لكون بناء المؤنث غالبا على الزيادة لاسما فيمن يقول رجل ورجلة وغلام وغلامه ونحو ذلك فلما قبلوها في الأصل قلبوها في الفرع فقالوا غازية وراضية وفي التنزيل في عيشة راضية (و) لأن (التاء طارئة) على أصل الكلمة وليست منها فكان الواو متطرفة حقيقة فان قلت إنهم يلقبون الواو المكسور ما قبلها ياء طرفا أو غير طرف فقلت في غازية كذلك كما ذكره اللام في الفصل. قلت قول المنصرف رحمة الله أقرب لأن قلب الواو الغير المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما في المصادر نحو قام قياما والأصل قواما على الفرد كما في الجمع نحو ديم جمع ديمة والأصل دومة فجرد كسر ما قبلها لا يقتضى القلب. فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحة فلو لم تعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لما مر في التمطى وحينئذ لا تكون الواو كالمتطرفة. قلت الأصل في قلنسوة وقمحة وهو المفرد على التاء والحذف طار بخلاف ما نحن فيه فان الأصل فيه بدون التاء نحو غاز والتاء طارئة ولا يبعد عندي أن يقال في مثل ذلك قلب الواو ياء لكونها رابعة من عدم انضمام ما قبلها هذا كله ظاهر وإنما الإشكال في إعلال نحو غواز وروام ورواض وليس علينا إلا أن نقول الأصل غوازى بالتونين أعل إعلال غاز ورام ولا بحث لنا في أنه منصرف أو غيره وأن تنوينه أى تنوين. واعلم أن هذا الإعلال إنما هو حال الرفع والجرو أما حال النصب فتقول رأيت غازيا وراميا وغوازى وروامى كالصحيح (وتقول في المفعول من الواوى) أى في اسم المفعول من الثلاثي المجرد الواوى (مغزو) أصله مغزوو أدغمت الواو في الواو (ومن اليائى مرى بقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها) أى ما قبل الياء يعنى أن أصله مرموى قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء لتسليم الياء وإنما قبلت الواو ياء (لأن الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة) سواء كانت الواو أو الياء (قلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء) وذلك قياس مطرد طلبا للخفة واشترط سكون الأولى ليدغم في الثاني واختير الياء لخفتها. وفي كلام الصنف نظر لأنه ترك شرائط لا بد منها وهي أنه يجب في الواو إذا كانت أولى أن لا تكون بدلا من حرف آخر ليحترز به عما إذا كانتا وسورا كما تقدم وأن يكونا في كلمة واحدة أو ما هو في حكمها كسلى والأصل مسلوى ليحترز به عن سور في كلمتين مستقلتين نحو يغزو يوما ويقضى وطرا في بعض النسخ إذا اجتمعا في كلمة واحدة وهو الصواب وأن لا يكونا في صيغة أفعل نحو أيووف في الإعلال نحو حيوة وأن لا تكون الياء إذا كانت الأولى بدلا من حرف آخر ليحترز من نحو ديوان والأصل دووان فان الواو لا تقلب في مثل هذه الصور ياء وأيضا يجب أن لا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفا فما إذا كان طرفا فانه يجب قلبه كما في صبي ودلى حتى لا ينتقض بنحو أسود وجديول فانه لا يجب القلب بل يحوز. لا يقال إن قوله فاذا اجتمعا إلى آخره مهمة وهي لا يجب أن تصدق كليا. لأننا نقول قواعد العلوم يجب أن تكون على وجه يصدق كلية أو ما قولهم هذا أمر

غاز غاز وقلت الواو
لتطرفها وانكسار ما قبل
كما قبلت في غزى ثم قال
غازية لأن المؤنث فسر
المذكر والتاء طارئة وتقول
في المفعول من الواو
مغزو ومن اليائى مرى
بقلب الواو ياء ويكسر
ما قبلها لأن الواو والياء
إذا اجتمعا في كلمة واحدة
والأولى منهما ساكنة
قلت الواو ياء وأدغم
الياء في الياء

محمو عليه فشاذ والقياس محض لأنه من اليائي وم. م. من يقول الواوى أيضا مغزى ومعدى ومرضى
يقبل الواوين ياء كراهة اجتماع الواوين ، وعليه قول الشاعر :

لقد علمت عرسى ما ليكة أنى أنا الليث معديا عليه وغاديا

والقياس الواو ولكن الياء أيضا كثير فصيح وإن كان مخالفا للقياس تشبها بنحو عى وحقى وغبى
وخصى وفى مرضى أمر آخر وهو إجراؤه مجرى فعله الأصل أى رضى فان أصله مرضو (وتقول فى فقول
من الواوى عدو) أصله عدوو (ومن اليائي بنى) والأصل بنوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها
بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ما قبلها قليل بنى وفى التنزيل وما كانت أمك بغيا ولم أك
بغيا أى فاجرة قال ابن جنى هو فعل ولو كان فعولا لقل بنوا كباقيين فلان نهو عن النكر كذا ذكره
صاحب الكشف وفيه نظر وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جنى وأظن أنه سهو منه لأنه لو كان
فعولا لوجب أن يقال بغية لأن فعلا بمعنى الفاعل لا يستوى فيه الذكر والمؤنث اللهم إلا أن يقال شبه بما
هو بمعنى مفعول كما فى قوله تعالى «إن رحمة الله قريب من المحسنين» وهو تكلف ولأن قوله لو كان فعولا
لقل بنوا غير مستقيم بلا خفاء لأنه من اليائي وأما نهو فشاذ والقياس نهى فان قلت الواو فى عدد رابعة
وما قبلها غير مضموم فلم تقلب ياء. قلت لأن المدة لا اعتداد بها فكان ما قبلها مضموما ولأن الواو الساكنة
كالضمة ولأن الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالإدغام وكذا الكلام فى اسم المفعول الواوى نحو مغزو. فن
قلت ما السر فى جواز مدعى ومغزى قلبها ياء مع النكرة والاطراد لاسيا فى مرضى وامتناع ذلك فى عدو. قلت
السر أن نحو مغزو طال فتمل والياء أخف فعدل إليه بخلاف فقول فانه محمول على فعله فافهم (وتقول
فى فعل من الواوى صى) والأصل صيدو قلبت الواو ياء وأدغمت وهو من الصبوة (ومن اليائي شرى)
أصله شرى أدغمت الياء فى الياء والفرس الشرى هو الذى يشرى فى سيره أى يلح (و) الثانى (و) المزيد
فيه قلب واو ياء لأن كل واو إذا وقعت رابعة فصاعدا لم يكن ما قبلها مضموما قلبت ياء تخفيفا (لقل الكاحه)
بالطول والمزيد فيه كذلك لاحتمال قلب فيه الواو ياء وقوله رابعة احترازا من نحو غزو وقوله فصاعدا
ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله ولم يكن ما قبلها مضموما احترازا من نحو يغزو (فتقول أعطى
يعطى) والأصل أعطو يعطون (واعتدى يعتدى) والأصل اعتدو يعتدون (واسترشى يسترشى) والأصل
استرشو ومثل بثلاثة أمثلة لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة (وتقول مع الضمير أعطيت واعتديت
واسترشيت وكذلك تغازينا وتراجينا) قلب الواو ياء من الجميع لما ذكرنا فاحفظ هذا الضابط .
واعلم أن المصنف وغيره أطلقوا الكلام فى هذا القلب على سبيل التكية وقالوا كل واو الخ ، ولى فيه
نظن لأن هذا القلب إنما هو فى لام الفعل فقط لأن وقوعه رابعا أكثر فهو أليق بالتخفيف بدليل
أهم لا يقلبونه من استقوم وفى التنزيل استحوذ عليهم الشيطان وكذا اعشوشب واجتور واجلوز وتجاوز
وما أشبه ذلك وفى نحو افعل وافعال لا قلب اللام الأولى لأن الأخيرة مقبلة لا محالة فلما قلبت الأولى أيضا
لأوقع فى النقل الهرّب منه لاسيا فى المضارع بدليل ارعوى رعوى واحواوى يحواوى وما أشبه ذلك ولأنه
ينقض بنحو مدعو وعدو فكأنهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث فى المعتل اللام وعلى أنه لا اعتداد بالمدة وأن
المدة قائمة مقام الضمة. هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه واحدا فلنشرع فيما تعدد فيه حرف
العلة فتقول : النوع (الرابع) من الأنواع السبعة (المعتل العين واللام) وهو ما يكون عينه ولامه
حرفى علة وقدمه لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يليه (ويقال له اللفيف المقرون) أما اللفيف فلا اجتماع حرفى
علة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف وأما المقرون فلنقارنة الحرفين لعدم الفاصل بينهما بخلاف
ماسيجى فبعدوه والضممة فتضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يحى ما يكون عينه ياء ولا موهوا

وتقول فى فقول من الواوى
عدوو من اليائي بنى وتقول
فى فعل من الواوى صى
ومن اليائي شرى والمزيد
فيه قلب واو ياء لأن كل
واو إذا وقعت رابعة
فصاعدا ولم يكن ما قبلها
مضموما قلبت ياء لثقل
الكلمة فتقول أعطى يعطى
واعتدى يعتدى واسترشى
يسترشى وتقول مع
الضمير أعطيت واعتديت
واسترشيت وكذلك تغازينا
وتراجينا (الرابع) المعتل
العين واللام ويقال له
اللفيف المقرون

بقي ثلاثة ولا يكون إلا من بابي ضرب وضرب وعلم وعلم والترموافيا يكون الحرفان فيه واوين كسر العين نحو
 قوى لتقلب الواو الأخيرة ياء دقما للثقل وإعاجاء في هذا النوع بفعل بالكسر حال كون العين واوا لأن
 العبرة في هذا الباب باللام ولاتعمل العين (فتقول شوى يشوى شيئا مثل رمى رمى رميا) فجميع ما عرفته
 في رمى رمى فأعرف فمهننا بينه وأصل شوى يشوى أغل إعلال رمى رمى وأصل شياشوايا اجتمعت الواو والياء
 وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ولا يجوز قلب الواو ألفا لئلا يلزم حذف أحد الألفين فتختل
 الكلمة. فان قيل إذا كان الأصل شوى فلم أغل باللام دون العين مع أن العلة موجودة فمهما قلت لأن آخر
 الكلمة. أولى بالتغير والتصرف فيه فلا يعمل العين في صيغة من الضم لأن لم يعمل في الأصل فلا يقال في اسم
 الفاعل شاء بالهمز بل شاو بالواو ، ويقال في اسم المفعول مشوى لا مشى. فالخاص أن لم يعمل مثل الناقص
 عينه لا مثل الأجوف (و) تقول (قوى يقوى قوة) والأصل قوو يقوو. فأغل إعلال رضى رضى
 ولم يدغم لأن الإعلال في مثل هذه الصورة واجب إذا يجوز أن يقلل رضىا مثالا بخلاف الإدغام إذ يجوز أن
 يقال جى بلا إدغام فقدم الواجب فلم يبق سبب الإدغام ولأن قوى أخف من قو بالإدغام واعتبروا اجتماع
 الواوين في القوة بالإدغام فانه موجب للخفة ونظيره الجوز والبنو ولم يعمل العين لئلا يلزم في المضارع يقاى ياء
 مضمومة وقيل لئلا يلزم اجتماع الإعلالين (وروى يروى ربا) أصله روبا ولم تقلب العين من روى ألفا
 وإن لم يلزم اجتماع إعلالين لئلا يلزم في المضارع أن يقال يراى كخاف ياء مضمومة وهم يرضوا ذلك لأن
 فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم تقلب في المفتوح فلم تقلب في المكسور فقوى يقوى
 وروى يروى (مثل رضى رضى رضا) في جميع أحكامه بلا محالة فوعليك أن لاتعمل العين أصلا ولما لم يكن اسم
 الفاعل من روى مثله من شوى أشار إليه بقوله (فهو ريان والمرأة ربا مثل عطشان وعطشى) يعنى
 لا يقال راو وراوية بل يعنى من الصفة المشبهة لأن المعنى لا يستقيم إلا على الألف لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث
 والصفة المشبهة تدل على الثبوت والمعنى في هذا يدل على الثبوت لا على الحدوث فتأمل وأصل ريان ريان ورويان
 فأغل كإعطي شيان تقول ريان ريان ريان رواء ريان ريان رواء أيضا وتقول في تشية المؤنث حال النسب
 والخفض مضافة إلى ياء المشتكلم ريبى بنحس يا آت المتقلبة عن الواو واللام للفعل والمتقلبة عن ألف
 التأنيث وعلامة التشية وياء التكلم (وأروى كأعطى) يعنى أن الزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص
 بعينه وقد عرفته فوازان هذا على ولا تنفرق ولا تعمل العين أصلا فاني لو اشتغل بتفصيل ذلك يطول الكتاب
 من غير طائل (و) تقول في فعل مكسور العين مما الحرفان فيه ياء تان (حى كرى) بلا إعلال العين
 كما تقدم وجاز عدم الإدغام نظرا إلى أن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع وهذا لا يجوز
 الإدغام في المضارع لئلا يلزم ما تقدم من محي مضنوم الياء وهو مرفوض (و) يجوز (حى) بالإدغام
 لاجتماع المثلين وهذه الامة هى الكثيرة الشائعة قال الله تعالى « ويحيى من حى عن نية » ويجوز في الحاء
 الفتح على الأصل والكسر بنقل حركة الياء إليه (و) تقول في مضارع حى (حى) بلا إدغام لئلا
 يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول (حياء) في المصدر بقلب الياء
 ألفا وتكتب بصورة الواو على لغة من عمل الألف إلى الواو وكذلك الضو والركوة والرضو والربو كذا
 ذكره صاحب الكشف فيه والحق أن أمثال ذلك تكتب في المصحف الواو والافتداء بنا قليه وفي غيره
 بالألف كحياة لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء لكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كان ما قبلها ياء تكتب
 بصورة الألف إلا في محي وربي (فهو حى) في النعت ولم تقل حاي لما ذكر في روى من أن المعنى على
 الثبوت ولم يحز حى بلا إدغام حملا على الفعل لأن اسم الفاعل فرع الفعل في الأعلال دون الإدغام وعلى
 تقدير حملة عليه فالحمل على ما هو الأكثر أعنى الإدغام أولى (وحياء) في فعل الاثنين من حى بالإدغام

وقوى يشوى شيئا
 مثل رمى رمى رميا وقوى
 يقوى قوة وروى روى
 ربا مثل رضى رضى رضا
 فهو ريان والمرأة ربا
 مثل عطشان وعطشى
 وأروى كأعطى وحى
 كرى وحى ويحيى حياة
 فهو حى وحياء

وحروف العلة كتصاريف الصحيح فان لفظ المهموز إذا أطلق يفهم منه الحالى عن التضعيف وحروف العلة وإلا فيقال المضاعف المهموز والمثال المهموز ونحو ذلك والأولى أن يقال حكم المهموز في التصاريف حكم مماثلة من غير المهموز إن مضاعفاً فضعف وإن مثلاً فمثال إلى غير ذلك وإنا جعل المهموز من غير السالم لما فيه من التنيرات التي ليست في السالم ، وأيضاً كثيراً ما تقلب الهمزة حرف علة (لكنها) أى الهمزة (قد تخفف إذا وقعت غير أول) أى غير مبتدأ بها فانها قد تخفف إذا وقعت في أول الكلمة إن لم تكن مبتدأ بها نحو وامر بالآف والأصل وأمر بالهمزة فالمراد بغير الأول أن لا تكون في أول الكلام بل يتقدم عليها شئ والالم تخفف شئ حينئذ لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب ألا ترى أنك تحتاج إلى زبادة عند الوصول وأما حذف الهمزة من نحو خذ والأصل أوخذ فليس من هذا الباب فان همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها وإنا تخفف (لأنها حرف شديد من أقصى الحلق) فتخفف دفعا لشدها وتخففها يكون بالقلب والحذف وغيرهما واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فانه باب طويل الذي لم تمتد السيل إذا تقرر أن حكمه حكم الصحيح (فتقول أمل يأمل كنصر ينصر) في سائر التصاريف (والأمر أو مل بقلب الهمزة) التي هي فاء الـ (واو) فان الأصل أمل بهمزتين الأولى للوصل والثانية الفاء قلبتها واو لسكونها وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك (لأن الهمزتين إذا التقتا) حال كونهما (في كلمة واحدة وثانيتها ساكنة وجب قلبها) أى قلب الثانية الساكنة (بجنس حركة ما قبلها) أى بحركة الهمزة التي قبلها روماً للتخفيف إذ لا يخفى ثقل ذلك وقوله ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها عن الواو لسكونها عقيب حال غير جملة كقول الشاعر :
والله يتيق لنا سالماً بردك تبجيل وتعظيم

(فان كانت حركة ما قبلها فتحة تقلب بحرف الفتحه) وهو الألف (كأمن) أصله أأمن قلبت الثانية ألفاً (وإن كانت ضمة تقلب بحرف الضمة) وهو الواو (نحو أو من) مجهول آمن أصله أو من بهمزتين (وإن كانت كسرة تقلب بحرف الكسرة) وهى الياء (نحو إيماناً) مصدر آمن والأصل إيماناً وإنا قال إذا التقتا لأن الهمزة الساكنة التي قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبها بجنس حركة ما قبلها بل يجوز نحو رأس وبؤس ورئم وقال في كلمة واحدة لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضاً ذلك بل يجوز يا قارئ أزر بالهمزة ويجوز بالواو وكذا قياس الفتح والكسر لأن ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة لجواز انفسكا كهما وقال ثانيتهما ساكنة لأنهما لو التقتا في الكلمة ولم تسكن الثانية فله أحكام أخر لا تليق بهذا الكتاب وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو أئمة والأصل أئمة كأهمزة فانه لم تقلب الثانية ألفاً كما في أمن بل تقلب حركة الميم إليها وقلبت ياء قليل أئمة ويمكن الجواب بأنه شاذ إذا عرفت هذا فنقول إذا قلبت الثانية (فان كانت) الهمزة (الأولى) من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واو أو ياء (همزة وصل تعود الثانية) أى تصير الهمزة المنقلبة واو أو ياء (همزة خالصة) عند الوصل) أى صل تلك الكلمة بكلمة قبلها يعنى عند سقوط همزة الوصل في الدرج لأنه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين فلا تبقى علة القلب فتعود المنقلبة وقوله الهمزة الثانية المراد بها الواو والياء لكن أطلق عليهما الهمزة لسكونهما في الأصل همزة أولصير ورتهما همزة ولأن قوله الأولى يقتضى الثانية فلذا قال في مقاباته هذا ولو قال تعود الثانية بمعنى ترجع لسكان أخضر وأوضح لكن لما أردفه بقوله همزة قلنا إن عاد من الأفعال الناقصة بمعنى صار لتكون همزة خبره ولك أن تجعل همزة حالاً وهذا أسهل لكن قوله (إذا افتتح ما قبلها نحو أو مل) أى ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظر بل هو وهم محض لأن الهمزة الثانية تعود همزة عند سقوط همزة الوصل سواء افتتح ما قبلها أو انضم أو انكسر لزوال العلة أعنى اجتماع الهمزتين مثال ما افتتح ما قبلها قوله تعالى إلى الهدى اثنا الأصل ايتنا بالياء فلما سقط همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى ومنهم من يقول ائذنى والأصل ائذن لى ياء فلما سقطت الهمزة الأولى عادت الثانية

لكنها قد تخفف إذا وقعت غير أول لأنها حرف شديد من أقصى الحلق فتقول أمل يأمل كنصر ينصر والأمر أو مل بقلب الهمزة واو لأن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة وثانيتها ساكنة وجب قلبها بجنس حركة ما قبلها فان كانت حركة ما قبلها فتحة تقلب بحرف الفتحه كأمن وإن كانت ضمة تقلب بحرف الضمة نحو أو من وإن كانت كسرة تقلب بحرف الكسرة نحو إيماناً فان كانت الأولى همزة وصل تعود الثانية همزة عند الوصل إذا افتتح ما قبلها نحو أو مل

ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى فليؤد الذي اتمن والأصل أو تمن بالواو فلما سقطت الهمزة الاولى عادت الثانية وكذا في المتقلبة واوا تقول في أو مل يازيدا أمل باقظام أملى باعادة الهمزة ولم يجيء مما يكون الأولى همزة وصل قلبت الثانية لفظا لان همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا في مواضع معدودة معينة (وحذفت الهمزة في خذ وكل ومر على غير القياس) يعني أن القياس يقتضي أن يكون الأمر من تأخذ وتأكل وتأمر أوخذ وأوكل وأمر كأرمل من تأمل لكنهم لما استثنوا الأمر منها حذفوا الهمزة الأصلية (لكثرة الاستعمال) ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي وفي نظم هذه الثلاثة في سلك واحد تسامح فان هذا الحذف واجب في خذ وكل بخلاف مرفانه أكثر استعمالا (وقد يجيء أو مر على الأصل عند الوصل كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة) أصله أو مر وحذفت همزة الوصل وأعيدت الثانية وقيل وأمر وهذا أفصح من ومر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث فمر برأس التمثال ومر بالستر ومر برأس الكاب (وأزر) أي عاون (يازر وهنأ يهني كضرب يضرب) بلفظ والتخفيف على القياس المذكور (والأمر) من تآزر (إتزر) الأصل اتزر قلبت الثانية ياء كما في إيمان وخسه بالذكر لما فيه من قلب ليس في اهني (وأدب يأدب ككرم يكرم والأمر أودب) والأصل ادب قلبت الثانية واوا ولذا ذكره (وسأل يسأل كمنع يمنع والأمر أسأل) كمنع ذكره وإن لم يكن فيه تغيير تغيرها لم على يسأل كتفريع سل على تسأل كقال (ويجوز) في سأل يسأل أسأل (بالتخفيف سأل يسأل سل) بقلب الهمزة الثانية ألفا ليس بقياس مستمر ولما فعل ذلك في الأمر استغنى عن همزة الوصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فقيل سل وفي قراءة السبعة سأل سائل بالألف وقيل هو أجوف واوى مثل خاف يخاف وقيل يأتي مثل هاب يهاب . فان قيل لم لم يبقوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة كقالتوا في الأمر من تجار وترف أجار وأراف ثم تقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفوها ثم بقوا همزة الوصل فقالوا أجرو وأراف لعدم الاعتداد بالحركة العارضة قلت لأن سل أكثر استعمالا فأوجبوا فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك وقلت لأن سل مشتق من تسال بالألف فحذف حرف المضارعة وأسكن الآخر ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فبقى سل وليس كذلك أجر وأرف فان التخفيف إنما هو في الأمر دون المضارع (وآب) أي رجع (يثوب وساء يسوء كصان يصون وجاء يجيء كسكال يكيل) كما تقدم في باع يبيع يقال كال الزند إذا لم تخرج ناره (فهو ساء) في اسم الفاعل من ساء وجاء) فيه من جاء وذكر ذلك لأنه ليس مثل صائن وبائع ولأن في إعلاله بحثا وهو أن الأصل ساوى وجاءي قلبت الواو والياء همزة كما في صان وبائع فقيل سائي وجاءي بهزتين ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها كما في أئمة فقيل سائي وجاءي ثم أعلا إعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء فالوزن فاع هذا قول سيبويه وقال الخليل أصلهما ساو وجاءي قلبت العين إلى موضع اللام واللام إلى موضع العين فقل سائو وجاءي والوزن فاع فأعلا إعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء فالوزن فالوزن رجع قول الخليل بقلة التغير لما في قول سيبويه من إعلاين وليس فيه هما قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب قد ثبت في كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج إليه كذاك وناء ينأى والأصل نأى ينأى وأيس يئس والأصل يأس ونحو ذلك وههنا قد احتج إليه لاجتماع الهمزتين وقال ابن الحاجب قول سيبويه أقيس وما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل وهو جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس (وأسا) أي داوى (يأسو كدعا يدعو وآتي يأتي كرمي رمي والأمر إيت) أصله ات قلبت الثانية ياء كإيمان ولذا ذكره (ومنهم) أي من العرب (من) يحذف الهمزة الثانية ثم يستغنى عن همزة الوصل (يقولت) يارجل كق وفي الوقف قه كقه (تشيهيا) له (تخذ) كما مر (وواي) أي وعد (يئ كوفي يقي) وأصل يئ يوتى حذفت الواو كيتي ولا فائدة في ذكر الأمر فان المصنف

وحذفت الهمزة في خذ وكل ومر على غير القياس
لكثرة الاستعمال وقد يجيء
أو مر على الأصل عند
الوصل كقوله تعالى وأمر
أهلك بالصلاة وأزر يآزر
وهنا يهني كضرب يضرب
والأمر إتزر وأدب يأدب
ككرم يكرم والأمر
أودب وسأل يسأل كمنع
ينع والأمر أسأل ويجوز
بالتخفيف سأل يسأل سل
وآب يثوب وساء يسوء
كصان يصون وجاء يجيء
كسكال يكيل فهو ساء
وجاء وأسا يأسو كدعا
يدعو وآتي يأتي كرمي
رمي والأمر إيت ومنهم
من يقول «ت» تشيهياخذ
وواي يئ كوفي يقي

رحمه الله لا يذكر شيئا من التصارييف غير الناضى والمضارع إلا وفيه أمر زائد ليس في المشبهة (وأوى
 يأوى أيا كشوى يشوى شيا) وأصل أيا أو يا ولا فائدة في ذكره إذ ليس فيه أمر زائد وكأن فائدته أنه
 قال حكمه في التصارييف حكمشوى يشوى والمصدر ليس من التصارييف فلم يعلم أن مصدره أيضا كمصدره
 في الاعلال فأشار إليه (والأمر) من تأوى (إيو) كاشو من تشوى والأصل أو قبلت الثانية ياء كذا
 ذكره ولا يخفى عليك أن الياء في إيت وإيزر وإيو ونحو ذلك تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج
 لما تقدم ومنه قوله تعالى «فأووا إلى الكهف» وهو فعل جماعة المذكور تقول أيو أيو أو ياو أو والأصل أووا
 بهمذين فواوين فلما اتصل به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة للتقلبة فصار فأووا وقس على هذا
 (ونأى) أى بعد (بنأى كرى رعى) وعليك بالتدبر في هذه الأبحاث وفي المقيسة بما تقدم في المعتلات وبما مر
 من الإعلالات عند التأكيذ وغيره ولا أظنها تخفى عليك إن أيقنت ما تقدم وإلا فالإعادة مع تأديتها إلى إطالة
 لا تفيدك (وكذا قياس رى رى) أى قياس رى أن يكون كئىأى ورعى لأنه من باهما (لكن العرب
 قد اجتمعت على حذف الهمزة) التى هي عين فعله (من مضارعه) أى مضارع رأى والأولى أن يقول على
 حذف الهمزة منه لأن بحثه إنما هو يرى وهو مضارع وإنما عدل عن ذلك لئلا يتوهم أن الحذف
 مخصوص بىرى فلم من عبارته أن الحذف جار في المضارع مطلقا فافهم (فقالوا يرى ريان رى ريان رين
 ترى ريان ترون ترون ترون ترى) والأصل رى رأى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة
 فقيل رى وهذا الحذف ملتزم تخفيفا لأنه كثر استعمال ذلك فلا يقال رأى أصلا إلا في ضرورة الشعر كقوله :

ألم تر ملايقت والدهر أعصر ومن يتعلم العيش رأى ويسمع
 القياس رى ، وكقوله : أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات
 وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضا فقال :

صاح هل رايت أو سمعت براع رد في الضرع ماثوى في الحلاب

والقياس رأيت ولم يلزم الحذف في نحوين لأن لم يكثر مثل رى (و) قد انفق في خطاب المؤنث لفظ الواحدة
 والجمع واختلاف في التقدير) لأنك تقول ترون يا امرأة ترون يا نسوة (لكن وزن الواحدة تفرين) بحذف العين
 واللام لأن أصله تراءين حذفت الهمزة فصارت ترين ثم قبلت الياء ألفا وحذفت فبق ترون بحذف العين واللام
 (و) وزن (الجمع تغلن) بحذف العين فقط لأن أصله تراءين كترصين حذفت الهمزة كذا كرنا فبق ترون بابيات
 الفاء واللام والياء ههنا لام الفعل وفي الواحدة ضمير الفاعل (وإذا أمرت منه) أى ببيت الأمر من ترى (قلت
 على الأصل إراء كارع) لأنه من ترى حذفت حرف المضارعة ولام الفعل وآتى بهمزة وصل مكسورة فقيل
 إراء وتصر يفه كتصريف ارض وفي عبارته حرازة لأن الجزاء إذا كان ماضيا بغير قد لم يحز دخول الفاء فيه
 فحقها أن يقول إذا أمرت منه قلت كما في بعض النسخ وكان هذا سهو من الكاتب فحينئذ لابد من تقدير
 قد ليصح (و) قلت (على) تقدير (الحذف ر) من ترى بحذف حرف المضارعة واللام والوزن ف
 (ويلزمه الهاء في الوقف) كما ذكر في قه (فتقول ره رياروا) أصله رياروا (رى) أصله ريارين (ريارين) والراء
 في الجميع مفتوحة إذ لا داعي للمعدول عنه (وبالتأكيذ كيدرين) بأعادة اللام المحذوفة لما مر في اغزون (ريان
 رون) بضم الواو دون الحذف كما في اغزون لأنه لازمة ههنا تدل عليه لأن ما قبله مفتوح (رين) بكسر
 ياء الضمير دون الحذف لذلك (ريان رينان وبالحقيقة رين رون رين فهو راء) في اسم الفاعل أصله رأى
 أعل إعلال رام (رائبان) في تثنيته (راءون) في جمعه أصله رائبون نقلت ضمة الياء إلى الهمزة وحذفت الياء
 ووزنه فاعون فهو (كرع راعيان راعون وذلك مرئى كرى) في اسم المفعول أصله مرئى وى قبلت الواو
 ياء وأدغمت وكسر ما قبلها كما في مرئى (وبناء أفعل منه) أى من رأى (مخالف لأخواته أيضا) يعنى كما

وأوى يأوى أيا كشوى
 يشوى شيا والأمر يو
 ونأى يئى كرى رعى
 وكذا قياس رأى رأى
 لكن العرب قد اجتمعت
 على حذف الهمزة من
 مضارعه فقالوا يرى ريان
 يرون ترى تريان ترون
 ترى تريان ترون ترون
 تريان ترى ترى ترى
 واتفق في خطاب المؤنث
 لفظ الواحدة والجمع
 واختلف في التقدير لكن
 وزن الواحدة تفرين والجمع
 تغلن وإذا أمرت منه قلت
 على الأصل إراء كارع وعلى
 الحذف أر ويلزمه الهاء
 في الوقت فتقول ره ريار
 روارى ريارين وبالتأكيذ
 رين ريان رون رين ريان
 رينان وبالحقيقة رين رون
 رين فهو راء رائبان
 راعون كراع راعيان
 راعون وذلك مرئى كرى
 وبناء أفعل منه مخالف
 لأخواته أيضا

كان يرى مخالف لأخواته من نحو ينأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات كذلك بناء باب الإفعال منه مطلقا سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا أو غير ذلك مخالف لأخواته في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات وذلك لسكثرة الاستعمال (نقول أرى) في الماضي أصله أراى كأعطى نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وكذا أريا أروا أرت أريتا أرين إلى آخره (رى) في المضارع أصله رى كيعطى نقلت وحذفت وكذا يريان ويرون والأصل يريون فوزنه يفون ترى تريان رين والأصل يرئن كيكمرن الوزن يفلن (إراءة) في المصدر والأصل إرأيا كإفعالا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الألف الزائدة فصار إرأى ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة كما في الفاعل وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة كما عوضت عن الواو كما في إقامة قفيل (إراءة) (و) تقول (إراء) بلا تعويض لأن ذلك ليس مثل إقامة لأنها لما لم تحذف من فعله ألزم التعويض في الأكثر وهما حذف ما حذف من فعله فلم يحتاج إلى لزوم التعويض فجواز إراء كثير شائع (و) تقول (إراءة) بالياء أيضا لأنها إنما تقاب همزة إذا وقعت طرفا ومن قلب نظر إلى أن التاء حكما حكم كلمة أخرى فكأنها متطرفة (فهو مر) في اسم الفاعل أصله مرئى لحذف الهمزة كما ذكرنا وأعل إعال رام وقيل مر على وزن مف (مريان مرون) أصل مريان مريثان وأصل مرون مريثون وأرت في فعل الواحدة الغائبة أصله أرايت كأعطيت حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفا وحذفت قفيل أرت على وزن أفت فهمى (مرية) في اسم الفاعل من المؤنث أصله مريئة (مريتان) أصله مريثتان (مريات) أصله مريثات (وذلك مري) في اسم المفعول أصله مرأى حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ووزنه مري وتقول في اسم الفاعل جاءنى مر ومررت بمر بالحذف ورأيت مريا بالإثبات لحذف الفتحة وهنا أعنى في اسم المفعول جاءنى مري ورأيت مري ومررت بمرى بالحذف في الجميع لبقاء العلة أعنى الحركة وافتتاح ما قبلها وفي التنية المفعول (مريان) بفتح الراء ولم قلب الياء ألفا لأن الألف في التنية تقضى فتح ما قبلها ألبتة ولو قلبت الياء وحذفت قلت مران لزم الالتباس عند الإضافة نحو مرا زيد وفي الجمع (مرون) بفتح الراء أصله مريون قلبت الياء ألفا وحذفت (مراة) في المؤنث أصلها مراءة فقلبت الياء ألفا (مراتان) أصله مريأتان (مريات) بفتح الراء ولم قلب الياء ألفا لئلا يلتبس بالواحدة (و) تقول في (الأمر منه أر) بناء على الأصل الرفض وهو توى حذفت حرف المضارعة واللام بقي أر (أريا أروا) أصله أريوات ضمة الياء وحذفت (أرى) أصله أرى نقلت كسرة الياء وحذفت والوزن لهما أفوا أفى (أريا أرين) على وزن انلن فالياء هو اللام بخلاف الواحدة فإنه فيها ضمير (وبالتأ كيد أرين) باعادة اللام كاغزون (أريان أرن) بحذف الواو للدلالة الضمة عليها (أرن) بحذف الياء للدلالة الكسرة عليها (أريان أرينان وبالنهى) أى وفى النهى (لاتر لاتريا لاتروا لاترى لاتريا لاترين وبالتأ كيد لاترين لاتريان لاترين لاترن لاتريان لاترينان) وكل ذلك ظاهر كما عرفت فيما مر من حذف اللام فى لاتر لاتروا لاترى والإثبات فى البواقي والإعادة فى الواحدة وحذف واو الضمير وياه عند التأ كيد فتأمل فاني ذكرت كثيرا مما يستغنى عنه تسهلا على المستفيدين . واعلم أن ماترك المصنف من المجردات والمتشعبات حكمهما أيضا كحكم غير المهموز إلا أن الهمزة قد تخفف على حسب المقضى وفيما ذكرنا إرشاد (وتقول فى افتعل من المهموز الفاء إيتال) أى أصلح (كاختار وإيتلى) أى قصر (كاقتضى) والأصل ائثال وائتلى قلبت الهمزة الثانية ياء كما فى إيمان وخص هذا بالذكر لئلا يتوهم أنه لما قلبت الهمزة ياء صار مثل ابتسر فجوز قلب الياء تاء وإدغام التاء فى التاء فقال وتقول إيتال كاختار وإيتلى كاقتضى من غير إدغام لا كاعتدوا واتسروا بالإدغام لأن الياء هنا عارضة غير مستمرة وتخفف فى أكثر المواضع أعنى عند حذف همزة الوصل فى الدرج وقول من قال اتر فى إيتز خطأ وأما اتخذ فليس من أخذ

فتقول أرى يرى إراءة
وإراء وإراءة فهو مر
مريان مرون مريئة مريثان
مريات وذلك مري مريان
مرون مرا مرياتان مريات
والأمر منه أر أريا أروا
أرى أريا أرين وبالتأ كيد
أرين أريان أرن أرت
أريان أرينان وبالنهى
لاتر لاتريا لاتر ولا ترى
لاتريا لاترين وبالتأ كيد
لاترين لاتريات لاترين
لاترن لاتريان لاترينان
وتقول فى افتعل مرث
المهموز الفاء إيتال كاختار
وايتلى كاقتضى

بل من أخذ بمعنى أخذ فلذلك أدغم وإلا لوجب أن يقال يتخذ هذا آخر الكلام في المهموز فلنشرع في الفصل الذي به تختم الفصول وهو :

فصل في بناء اسمي الزمان والمكان وهو اسم وضع لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد وهو من الألفاظ المشتركة مثلا المجلس يصلح لمكان الجلوس وزمانه (فتقول) في بناء اسمي الزمان والمكان (من يفعل بكسر العين على مفعول مكسور العين) للتوافق (كالمجلس) في السالم (والمبيت) في غير السالم أصله مبيت نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها (ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمة هاء على مفعول) مفتوح العين أما في مفتوح العين فالتوافق وأما في مضمومه فلتعذر الضم لرفضهم مفعلا في الكلام لا مكرما وهو نا ويرجح الفتح على الكسر لحفته (بالفتح كالمذهب) من يذهب بالفتح (والمقتل) من يقتل بالضم (والشرب) من يشرب بالفتح لكن من باب علم يعلم (والمقام) من يقوم أجوف والأصل مقوم أعل إعلال قام ولما كان هنا مظنة اعتراض بأن نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعول بالكسر أشار إلى جوابه بقوله (وشد المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر) مكان نحو الإبل (والرفق) مكان الرفق (والفرق) مكان الفرق ومنه مفرق الرأس (والمسكن) مكان السكون (والمنسك) مكان النسك وهو العبادة (والمثبت) مكان النبات (والمسقط) مكان السقوط ومنه مسقط الرأس يعني أن هذه كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس والقياس الفتح لأن المجزر من جزر مفتوح العين والباقي من مضمومه (وحكى الفتح في بعضها) أي فتح العين في بعض هذه المذكورات على ما هو القياس وهو للسجد والمسكن والمطلع (وأجيز) الفتح (في كلها) على القياس لكن لم يحك في الجميع قال ابن السكيت في صلاح النطق الفتح في كلها جائز وإن لم نسمعه يعني في الكل (هذا) أي الذي ذكرنا إنما يكون (إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره) أي غير صحيح الفاء واللام (فمن المعلن الفاء) اسم الزمان والمكان (مكسور) عينه (أبدا كالموضع والموعدة الخ) لأن الكسرة هنا أسهل بشهادة الوجدان قال ابن السكيت وزعم الكسائي أنه سمع موحلا بالفتح وسمع القراء موضعا بالفتح ، قال الشاعر على مارواه الكسائي :

فأصبح العين ركودا على الأو شازات يرسخن في الموحل

ونحو ذلك شاذ (ومن المعلن اللام) اسم الزمان والمكان (مفتوح) عينه (أبدا) سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه أو مكسوره واويا أو يائيا لتقاب اللام ألفا (كالمأوى والمرعى) مثل بتالين تنبيهها على أن الحكم واحد في عينه أيضا حرف علة فويا ليس كذلك وروى مأوى الإبل ومرعى العين بالكسر فيهما ما لى ههنا نظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبدا ومعتل اللام يفتح أبدا فلم يعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه أفتح أم يكسر كثيرا ما ترددت في ذلك حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالناقص نحو وفي بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح أيضا إيماء إلى ذلك (وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث) إما للبالغة أو لإرادة البقرة وذلك مقصور على السماع (كالمنظرة) للسكان الذي يظن أن الشيء فيه (والمقبرة) بالفتح لموضع قبر فيه (والشرقة) الموضع الذي تشرق فيه الشمس (وشد المقبرة والمشرقة بالضم) لأن الفياس الفتح لسكونهما من يفعل مضموم العين وقيل إنما يكون شاذ إذا أريد به مكان الفعل وليس كذلك فإن المراد هنا المكان المخصوص قال ابن الحاجب وأما ما جاء على مفعلة بالضم فأسماء غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة فارورة وشبهها وقال بعض المحققين إن ما جاء على مفعلة بالضم ويراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له فالمقبرة بالفتح مكان الفعل والضم البقرة التي من شأنها أن يقربها أي التي هي المتخذة لذلك وكذلك للشرقة الموضع الذي تشرق فيه الشمس لها لذلك فنحو ذلك لم يجهت به مذهب الفعل وجعل خروج صيغته عن صيغة الجارية وعلى الفعل دليل على اختلاف معناه وكان ينبغي أن ينبه على أن المنظرة

فصل : في بناء اسمي الزمان والمكان فتقول من يفعل بكسر العين على مفعول مكسور العين كالمجلس والمبيت ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمة هاء على مفعول بالفتح كالمذهب والمقتل والشرب والمقام وشد المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر والمرفق والمفرق والمسكن والمنسك والمثبت والمسقط وحكى الفتح في بعضها وأجيز في كلها هذا إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره فمن المعلن الفاء كالموضع والموعدة والموحل والموسم ومن المعتل اللام مفتوح أبدا كالمأوى والمرعى وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث كالمنظرة والمقبرة والمشرقة وشذ المشرقة والمقبرة بالضم

أيضا شاذ لأنها بالكسرة والقياس الفتح لأنهما من يظن بالضم (و) بناء اسم الزمان والسكان (مما زاد على الثلاثة) أي ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه (كاسم المفعول) لأن لفظ اسم المفعول خف بفتح ما قبل الآخر ولأنه مفعول فيه في المعنى فيكون لفظ اسم المفعول له أقيس (كالمدخل والقام) والدرج والنطق والمستخرج والمخرج قال * مخرج الجامل والنوى والنوق * ولما كان هنا بحث مناسب اسم السكان أشار إليه بقوله (وإذا كثر الشيء بالسكان قيل فيه مفعلة) بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء مبنية (من الثلاثي المجرد) أي إن كان الاسم مجردا بنى وإن كان مزيدا فيه رد إلى المجرد وبني (فيقال أرض مسبعة) أي كثيرة السبع (ومأسدة) أي كثيرة الأسد (ومذأبة) أي كثيرة الذئب (و) من المجرد (مطبخة) أي كثيرة البطيخ (ومقثأة) أي كثيرة القثاء من المزيد فيه حذف إحدى الطاءين والياء من بطيخ وإحدى التاءين والألف من قثاء ووجدت في بعض النسخ مطبخة بتقديم الطاء على الباء وهو سهو لكن توجهها أن يكون من الطبخ والطبيخ لغة في البطيخ قال في ديوان الأدب والطبيخ لغة في البطيخ هي لغة أهل الحجاز وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يأكل الطبخ بالرطب وإن كان غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا كعثلب أو مزيدا فيه كعصفور أو خماسيا كجحرش وعصفوط فلا يبنى منه ذلك للثقل بل يقال كثيرة العثلب والعصفور إلى غير ذلك ومما يناسب هذا الموضع اسم الآلة فتقول (وأما اسم الآلة وهو) أي الآلة (ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه) أي إلى المفعول مثلا المنحت الذي يعالج به التجار الحشب لوصول الأثر إليه قوله وهو راجع إلى الآلة إن كان مؤثرا لأن ما يعالج إلى آخره عبارة عنها وهو مذكر فيجوز أن يقال الآلة هي أو هو ما ولا يجوز أن يكون راجعا إلى اسم الآلة لأن التعريف إنما يصدق على الآلة لا على اسمها إلا على تقدير مضاف محذوف أي اسم الآلة اسم ما يعالج به وليس بصحيح أيضا لأنه يدخل القدم وأمثاله وليس باسم الآلة في الاصطلاح وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ولا تكون للأفعال اللازمة إذ لا مفعول لها (فيجيء) جواب أما اسم الآلة (على مثال محب) أي على (مفعول) مثال مكسحة أي (مفعلة) يلحق التاء ويقصر ذلك على السماع (و) مثال مفتاح أي على (مفعول) وإنما قال ذلك لثلايحتاج إلى التثيل (ومصفاة) هي أيضا على مثال مكسحة لأن أصلها مصفوة قلبت الواو ألفا لكن ذكرها ثلاثي يوم خروجها حيث لم تسكن على وزن مكسحة ظاهرا (وقالوا مرقاة) بكسر الميم (على هذا) أي على أنها اسم الآلة كالمصفاة لأنه اسم لما يرق به أي يصعد عليه وهو السلم وإنما ذكرها لأن فيها عثا وهو أنها جاءت بفتح الميم وهو ليس من صيغ اسم الآلة ومعناها واحد (ومن فتح الميم) وقال المرقاة (أراد المكان) أي مكان الرق دون الآلة قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطرقة ومرقاة ومسفاة ومن كسر هاء شبهها بالآلة التي يعمل بها ومن فتحها قال هذا موضع يجعل فيه فجعل مخالفا لفتح الميم وتحقيق هذا الكلام أن المرقاة والمسفاة والمطهرة لها اعتباران أحدهما أنها أمكنة فإن السلم مكان الرق من حيث إن الرق فيه والآخر أنها آلة لأن السلم آلة الرق فمن نظر إلى الأول فتح الميم ومن نظر إلى الثاني كسرها فالفتوح والمكسور وإنما قالان شيئا واحدا لكن النظر مختلف فافهم ولما قال إن من صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت أسماء للآلة مضمومة الميم والعين فأشار إليها بقوله (وشذ مدهن) للأناء الذي جعل الدهن فيه (ومسعط) للأناء الذي جعل فيه السعوط (ومدق) لما يدق به (ومنخل) لما ينخل به (ومكحلة) للأناء الذي جعل فيه السكحل (ومحرضة) للذي جعل للأشنان حال كونها (مضمومة الميم والعين) والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه نظر لأنها ليست من اسم الآلة الذي يبحث عنه بل هي أسماء موضوعات لآلات مخصوصة فلا وجه للشذوذ وقال سيويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل لكنها جعلت أسماء لهذه الأنواع إلا للتلخل

ومما زاد على الثلاثة كاسم المفعول كالمدخل والمقام وإذا كثر الشيء بالسكان قيل فيه مفعلة من الثلاثي المجرد فيقال أرض مسبعة ومأسدة ومذبة ومطرقة ومقثأة . وأما اسم الآلة وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه فيجيء على مثال مفعول ومفعلة ومفعال كمحلب ومكسحة ومفتاح ومصفاة وقالوا مرقاة على هذا ومن فتح الميم أراد المكان وشذ مدهن ومسعط ومدق ومنخل ومكحلة ومحرضة مضمومة الميم والعين

والمدق فانهما أسماء آلة فيصح أن يقال إنهما من الشواذ (وجاء مدق ومدقة) بكسر الميم وفتح العين (على القياس) هذا (تنبيه) على كيفية (بناء المرة) وهي المصدر الذي قصد به الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المرة (من المصدر الثلاثي المجرد) تكون (على فعلة بالفتح تقول ضربت ضربة) في السالم (وقت قومة) في غيره أى ضربا واحدا وقياما واحدا وقد شد عن ذلك أتيته إتيانة ولقيته لقاء والقياس أنية ولقية (و) المرة (بما زاد على الثلاثي) رباعيا كان أو ثلاثيا مزيدا فيه تحصل (زيادة التاء) التي للتأنيث للوقوف عليها هاء في آخر المصدر (كالاعطاء والانطلاق) والاستخراجة والتدحرجة هذا الحكم في الثلاثي المجرد المزيد فيه الرباعي كلها (إلا ما فيه تاء التأنيث منهما) أى من الثلاثي والرباعي فانه إن كان فيه تاء التأنيث (فالوصف فيه بالواحدة) واجب (كقولك رحمته واحدة ودحرجته درجة واحدة) وقائلته مقاتلة واحدة واطمأنت طمأنينة واحدة والمصادر التي فيها تاء التأنيث فيها قياسى وسماعى فالقياسى مصدر فعمل وفاعل مطلقا ومصدر فعل ناقصا ومصدر أفل واستفعل أجوفين والسماعى نحو رحمة ونشدة وكدره وعليك بالسماع ويبنى منه أيضا ما يدل على نوع الفعل نحو ضربته ضربة أى نوعا من الضرب وجلست جلسة أى نوعا من الجلوس فأشار إليه بقوله (والفعلة بالكسر) أى بكسر الفاء (لأنوع من الفعل تقول هو حسن الطعمة والجلسة) أى حسن النوع من الطعام والجلوس وقال المصنف رحمه الله تعالى في شرح الهادى المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل تقول هو حسن الركبة إذا كان ركوبه حسنا يعنى ذلك عامة في الركوب وهو حسن الجلسة يعنى أن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة لحاله وقت الاعتذار والقنلة للحالة التي قتل عليها والميعة للحالة التي أميت عليها هذا في الثلاثي المجرد الذي لاتاء فيه وأما في غيره فالنوع منه كلمة بلا فرق في اللفظ والفارق القرائن الخارجية تقول رحمة واحدة للمرة ولطيفة أو نحوها للنوع وكذا درجة واحدة ودرجة لطيفة ونحوها وانطلاقا واحدة للمرة وحسنة أو قبيحة أو غيرها للنوع وكذلك البواقي والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتصرف في جميع الكائنات ، مبدع الأرض والسماوات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الآيات والمعجزات ، وعلى آله وأصحابه الذين ناصرته وآزرته في كل المهمات .
وبعد : فقد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب :

شرح

سعد الدين التفتازانى

على

مختصر التصريف للعزى

مصححا بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد على

القاهرة في ٢٤ أغسطس ١٩٥٤ م

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران

وجاء مدق ومدقة على القياس
(تنبيه) بناء المرة من
المصدر الثلاثي المجرد
على فعلة بالفتح فتقول
ضربت ضربة وقت قومة
وبما زاد على الثلاثي زيادة
التاء كالاعطاء والانطلاق
إلا ما فيه تاء التأنيث منهما
فالوصف فيه بالواحدة
كقولك رحمته رحمة واحدة
ودحرجته درجة واحدة
والفعلة بالكسر للنوع من
الفعل تقول هو حسن
الطعمة والجلسة .
تم والله أعلم .